



نقص التغذية حول العالم في عام ٢٠١٢

سوء التغذية حول العالم

الرسائل الرئيسية

- يقدم تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢ تقديرات جديدة عن عدد ونسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ابتداءً من عام ١٩٩٠، معرّفين من حيث توزيع إمدادات الطاقة الغذائية. ومع وجود قرابة ٨٧٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمن في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٠، يكون عدد الجوعى في العالم قد ظل مرتفعاً ارتفاعاً غير مقبول. وتعيش أغلبيتهم الكاسحة في البلدان النامية حيث يُقدَّر أن نحو ٨٥٠ مليون شخص، أي أقل بقليل من نسبة ١٥ في المائة من السكان، يعانون من نقص التغذية.
- يشير التحسّن في تقديرات نقص التغذية، بالمقارنة مع عام ١٩٩٠، إلى أن التقدم في الحد من الجوع هو أكثر بروزاً مما كان يُعتقد سابقاً.
- إن معظم هذا التقدم قد تحقق قبل الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. فالتقدم العالمي في الحد من الجوع قد تباطأ ثم استقر منذ ذلك الحين.
- يُفهم من النتائج المنقّحة أن الهدف المتمثل في خفض معدل انتشار الجوع في العالم النامي بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية، ما زال ممكن التحقيق إذا اتخذت إجراءات ملائمة لعكس اتجاه التباطؤ الحادث منذ الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
- على الرغم من التحسينات الهامة التي حدثت هذا العام في منهجية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بشأن تقدير نقص التغذية، فإنه يلزم إجراء مزيد من التحسينات وإيجاد بيانات أفضل بغية فهم آثار أسعار الأغذية والصدمات الاقتصادية الأخرى. ولذلك فإن التقديرات المتعلقة بنقص التغذية لا تعكس بالكامل ما لحق الجوعى من آثار نتيجة لارتفاعات الأسعار التي حدثت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أو نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي شهدته بعض البلدان منذ عام ٢٠٠٩، وكذلك نتيجة للزيادات التي حدثت في الأسعار مؤخراً. ويلزم أيضاً وجود مؤشرات أخرى لتقديم تقديرات أكثر شمولاً بشأن نقص التغذية والأمن الغذائي.

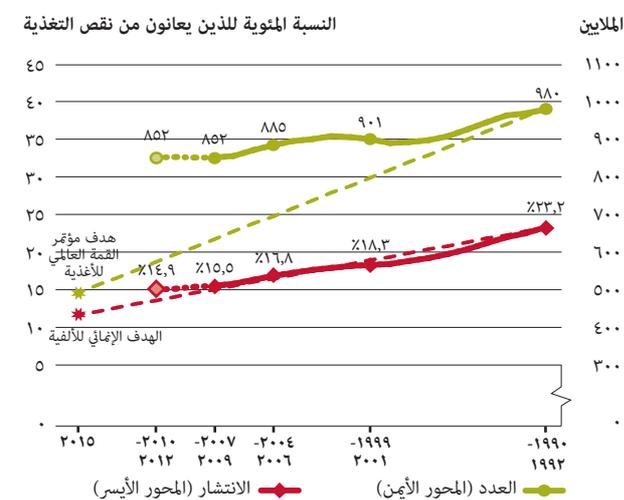
يُقدَّر أن نحو ٨٧٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية (من حيث توزيع إمدادات الطاقة الغذائية) في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ويمثل هذا الرقم ١٢,٥ في المائة من سكان العالم، أي ما معناه شخص واحد من كل ثمانية أشخاص. والأغلبية العظمى من هؤلاء، أي ٨٥٢ مليون شخص، يعيشون في البلدان النامية حيث يُقدَّر الآن معدل انتشار نقص التغذية بـ ١٤,٩ في المائة من السكان (الجدول ١).

والأرقام المحدّثة التي جاءت نتيجةً للتحسينات التي حدثت في البيانات والمنهجية تشير إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص في التغذية في العالم يُقدَّر أنه قد انخفض انخفاضاً أكثر حدة مما كان يُقدَّر سابقاً حتى عام ٢٠٠٧، رغم أن معدل الانخفاض قد تباطأ بعد ذلك (الشكل ١). ونتيجةً لذلك، يتبين أن العالم النامي ككل هو أقرب إلى تحقيق هدف خفض النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن بمقدار النصف حتى عام ٢٠١٥، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية. أما التقدير الحالي فيحدد النسبة المقدرة لنقص التغذية في حالة البلدان النامية بأكثر قليلاً من ٢٣,٢ في المائة من السكان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ (وهي أعلى بكثير مما كان يُقدَّر سابقاً)، وهو ما يعني رقماً للهدف المعني من الأهداف الإنمائية للألفية قدره ١١,٦ في المائة في عام ٢٠١٥. وإذا استمر حتى عام ٢٠١٥ الانخفاض السنوي المتوسط الذي شهدته فترة العشرين عاماً الماضية، فإن معدل انتشار نقص التغذية في البلدان النامية سيصل إلى ١٢,٥ في المائة وسيظل مع ذلك أعلى من الرقم المحدد للهدف المعني من الأهداف الإنمائية للألفية ولكنه سيكون أقرب منه بكثير بالمقارنة مع ما كان مقدراً سابقاً.

وعلى الصعيد الإقليمي، ظلَّ معدل التقدم في خفض نسبة نقص التغذية أعلى في آسيا ومنطقة المحيط الهادي وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي (الشكل ٢، الصفحة ١٠). بيد أنه ما زالت توجد فروق كبيرة فيما بين الأقاليم والبلدان، بل إن بعض هذه الأقاليم والبلدان قد زاد ابتعادها عن مسارها المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد استمر في السنوات الأخيرة حدوث انخفاض في كل من عدد ونسبة من يعانون من نقص التغذية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وهو ما يعني أن هذه المنطقة تسير تقريباً على المسار الصحيح من حيث تحقيق هدفها المتعلق بالقضاء على الجوع من الأهداف الإنمائية

الشكل ١

نقص التغذية في العالم النامي



ملاحظة: تشير البيانات الخاصة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٠ في جميع الرسوم البيانية إلى تقديرات مؤقتة. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

للألفية. ويصدق الشيء نفسه على أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد شهدت منطقة جنوب شرقي آسيا أسرع معدل انخفاض في هذا الصدد (من ٢٩,٦ في المائة إلى ١٠,٩ في المائة)، يليها شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية (الشكل ٣، الصفحة ١٠). أما نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد تحسّن ولكن بسرعة أقل، في حين أن منطقة غربي آسيا قد شهدت زيادة في معدل انتشار نقص التغذية خلال هذه الفترة.

وقد أدت معدلات التقدم المختلفة إلى إحداث تغييرات هامة في توزيع من يعانون من نقص التغذية في العالم فيما بين الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ والفترة ٢٠١٢-٢٠١٠ (الشكل ٤، الصفحة ١١). وكان أسرع معدل لانخفاض نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم هو في جنوب شرقي آسيا وشرقي آسيا (من ١٣,٤ في المائة إلى ٧,٥ في المائة ومن ٣٦,١ في المائة إلى ١٩,٢ في المائة، على التوالي). بينما انخفضت هذه النسبة من ٦,٥ في المائة إلى ٥,٦ في المائة في أمريكا اللاتينية. وفي الوقت نفسه، ازدادت هذه النسبة من ٣٢,٧ في المائة إلى ٣٥ في المائة في جنوب آسيا، ومن ١٧ في المائة إلى ٢٧

الجدول ١

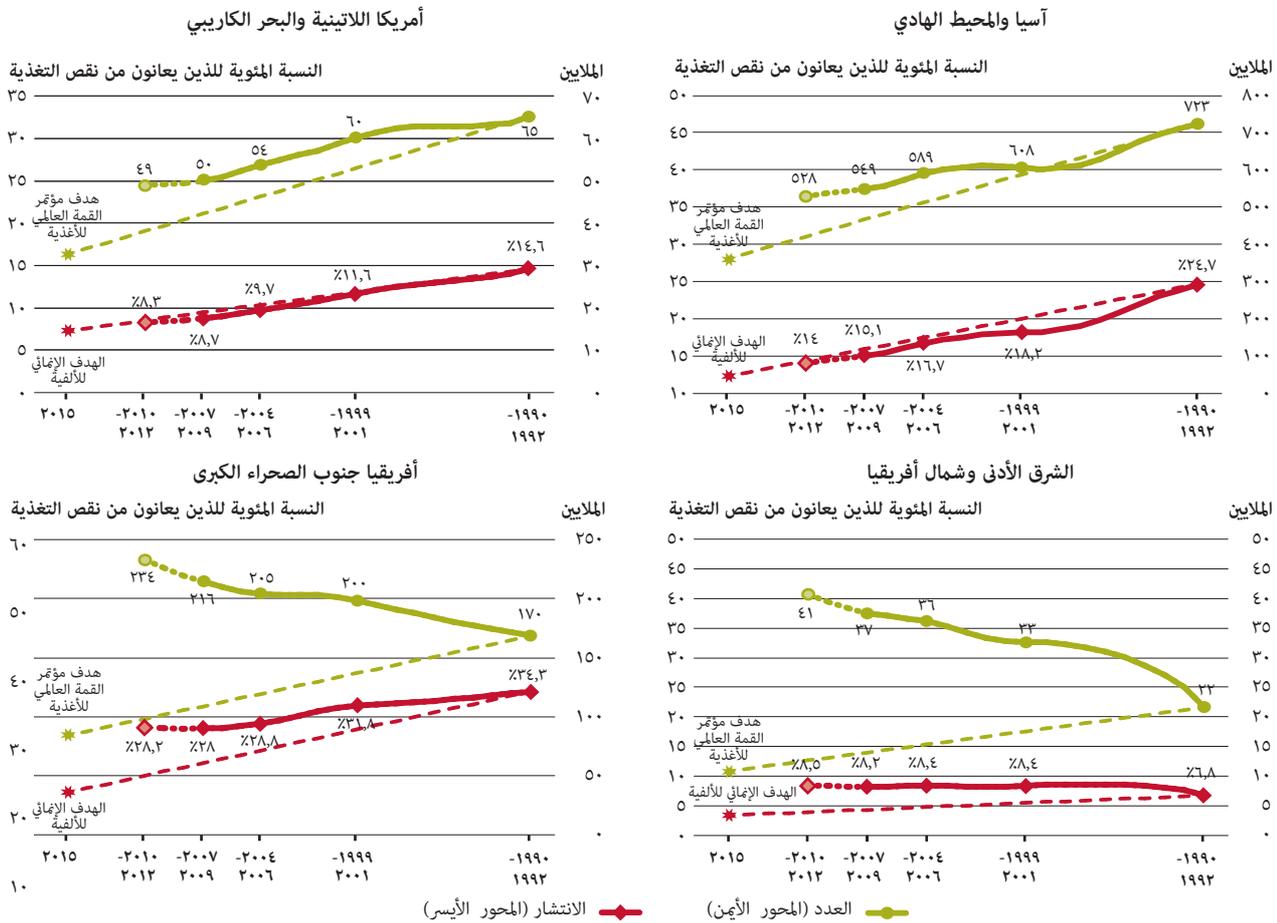
نقص التغذية في المناطق النامية، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠١٠-٢٠١٢

عدد (ملايين) ومدى انتشار (%) نقص التغذية	٢٠١٠-٢٠١٢	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠٠٤-٢٠٠٦	١٩٩٩-٢٠٠١	١٩٩٠-١٩٩٢
العالم	٨٦٨ %١٢,٥	٨٦٧ %١٢,٩	٨٩٨ %١٣,٨	٩١٩ %١٥,٠	١٠٠٠ %١٨,٦
المناطق المتقدمة	١٦ %١,٤	١٥ %١,٣	١٣ %١,٢	١٨ %١,٦	٢٠ %١,٩
المناطق النامية	٨٥٢ %١٤,٩	٨٥٢ %١٥,٥	٨٨٥ %١٦,٨	٩٠١ %١٨,٣	٩٨٠ %٢٣,٢
أفريقيا	٣٣٩ %٢٢,٩	٣٢٠ %٢٢,٦	٣١٠ %٢٣,١	٣٠٥ %٢٥,٣	١٧٥ %٢٧,٣
شمال أفريقيا	٤ %٢,٧	٤ %٢,٧	٥ %٣,١	٥ %٣,٣	٥ %٣,٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٣٤ %٢٦,٨	٣١٦ %٢٦,٥	٣٠٥ %٢٧,٢	٢٠٠ %٣٠,٠	١٧٠ %٢٣,٨
آسيا	٥٦٣ %١٣,٩	٥٨١ %١٤,٨	٦٢٠ %١٦,٣	٦٣٤ %١٧,٧	٧٣٩ %٢٣,٧
غربي آسيا	٢١ %١٠,١	١٨ %٩,٤	١٦ %٨,٨	١٣ %٨,٠	٨ %٦,٦
جنوب آسيا	٣٠٤ %١٧,٦	٣١١ %١٨,٨	٣٣٣ %٢٠,٤	٣٠٩ %٢١,٣	٣٢٧ %٢٦,٨
القوقاز وآسيا الوسطى	٦ %٧,٤	٧ %٩,٢	٧ %٩,٩	١١ %١٥,٨	٩ %١٢,٨
شرقي آسيا	١٦٧ %١١,٥	١٦٩ %١١,٨	١٨٦ %١٣,٢	١٩٧ %١٤,٤	٢٦١ %٢٠,٨
جنوب شرقي آسيا	٦٥ %١٠,٩	٧٦ %١٣,٢	٨٨ %١٥,٨	١٠٤ %٢٠,٠	١٣٤ %٢٩,٦
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٤٩ %٨,٣	٥٠ %٨,٧	٥٤ %٩,٧	٦٠ %١١,٦	٦٥ %١٤,٦
أمريكا اللاتينية	٤٢ %٧,٧	٤٣ %٨,١	٤٦ %٩,٠	٥٣ %١١,٠	٥٧ %١٢,٦
الكاريبي	٧ %١٧,٨	٧ %١٨,٦	٧ %٢٠,٩	٧ %٢١,٤	٩ %٢٨,٥
أوسيانيا	١ %١٢,١	١ %١١,٩	١ %١٢,٧	١ %١٥,٥	١ %١٣,٦

* إسقاطات المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل ٢

اتجاهات الجوع في الأقاليم النامية



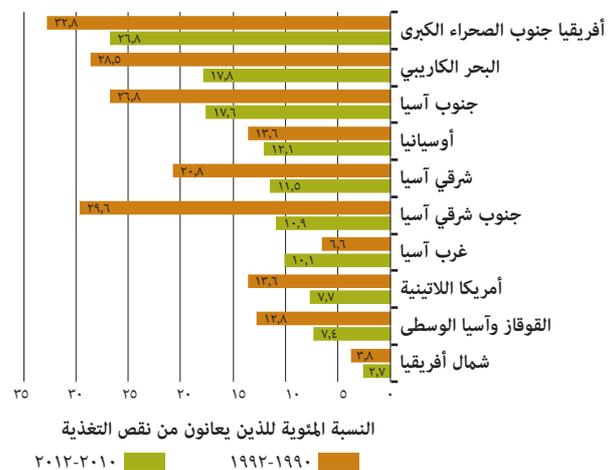
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل ٣

التقدم المحرز في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية في مختلف الأقاليم

في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن ١,٣ في المائة إلى ٢,٩ في المائة في غربي آسيا وشمال أفريقيا.

والاتجاهات المعروضة في هذا التقرير بشأن النقص في التغذية تتفق بصورة عامة مع الاتجاهات المتعلقة بالمؤشرات الأخرى الخاصة بالأمن الغذائي والتنمية (الشكل ٥، الصفحة ١١). وما يثير الاهتمام بشكل خاص في هذا الصدد هو تطور التقديرات الجديدة المتعلقة بنقص التغذية بالمقارنة مع معدلات الفقر ووفيات الأطفال، ما يشير إلى أن نقص التغذية قد تطور على نحو يتماشى مع التقديرات العالمية والإقليمية المتعلقة بمعدلات الفقر؛ ف فيما يتعلق بالبلدان النامية ككل، انخفض معدل انتشار نقص التغذية من ٢٣,٢ في المائة إلى ١٤,٩ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠، في حين أن معدل انتشار الفقر قد انخفض من ٤٧,٥ في المائة إلى ٢٢,٤ في المائة، بينما انخفض معدل وفيات الأطفال من ٩,٥ في المائة إلى ٦,١ في المائة.

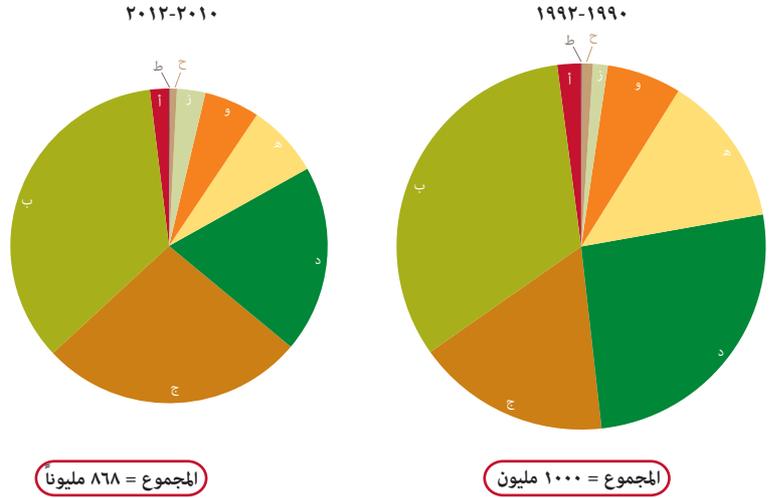


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

تغير توزيع الجوع في العالم
عدد الذين يعانون من نقص التغذية بحسب الإقليم، ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٠-٢٠١٢

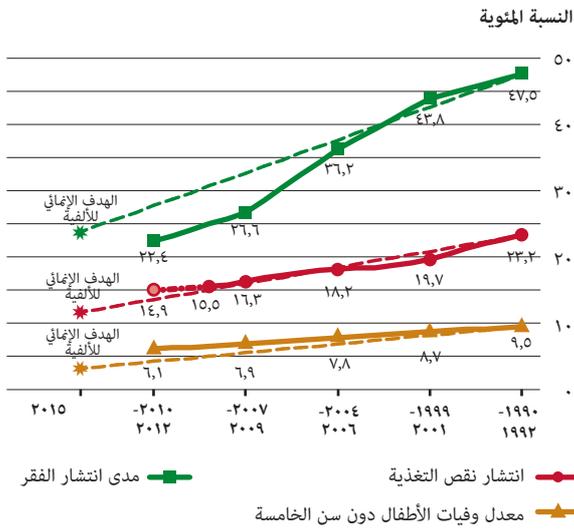
عدد الذين يعانون من نقص التغذية (بالملايين)

٢٠١٢-٢٠١٠	١٩٩٢-١٩٩٠	
١٦	٢٠	١ الأقاليم المتقدمة
٣٠٤	٣٢٧	٢ جنوب آسيا
٢٣٤	١٧٠	٣ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
١٦٧	٢٦١	٤ شرقي آسيا
٦٥	١٣٤	٥ جنوب شرقي آسيا
٤٩	٦٥	٦ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٢٥	١٣	٧ غرب آسيا وشمال أفريقيا
٦	٩	٨ القوقاز وآسيا الوسطى
١	١	٩ أوسيانيا



ملاحظة: تتناسب المناطق الواردة في الرسوم البيانية مع العدد الإجمالي للذين يعانون من نقص التغذية في كل فترة، وجميع الأرقام مقربة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الفقر ونقص التغذية ووفيات الأطفال في العالم النامي



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

نقص التغذية في السنوات الأخيرة

تشير التقديرات الجديدة إلى أن الزيادة في الجوع أثناء الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ - وهي الفترة التي اتسمت بأزمات في أسعار الأغذية وبأزمات اقتصادية - كانت أقل حدة مما كان مقدراً سابقاً. وتوجد عدة أسباب لذلك، أولاً أن المنهجية تقدّر النقص المزمّن في التغذية على أساس الاستهلاك المعتاد للطاقة الغذائية ولا تعكس بالكامل الآثار المترتبة على ارتفاعات الأسعار، التي عادة ما تكون قصيرة الأجل. ونتيجة لذلك، فإن مؤشر مدى انتشار نقص التغذية ينبغي ألا يستخدم للتوصل إلى استنتاجات قطعية بشأن آثار ارتفاعات الأسعار أو الصدمات الأخرى القصيرة الأجل. ثانياً، وهو أهم الأسباب، أن انتقال الصدمات الاقتصادية إلى كثير من البلدان النامية كان أقل حدة مما كان يُعتقد في بادئ الأمر. إذ تشير تقديرات الناتج القومي الإجمالي الأحدث عهداً إلى أن "الكساد العظيم" الذي حدث في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لم يُسفر إلا عن تباطؤ معتدل في نمو الناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان النامية، كما أن الزيادات في أسعار الأغذية الأساسية المحلية كانت صغيرة جداً في الصين والهند وإندونيسيا (وهي أكبر ثلاثة بلدان نامية). وكانت التقديرات السابقة المتعلقة بنقص التغذية تفترض أن البلدان النامية - وسكانها ذوي الوضع الهش للغاية - هي أكثر عرضة بكثير لأن تشهد حلول التراجع الاقتصادي بها.

ورغم أن التقديرات المتعلقة بمعدل انتشار نقص التغذية هي أدنى من الحسابات السابقة، فإن الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ قد اتسمت بتباطؤ يُعتد به في التقدم نحو خفض معدلات الجوع، ما أدى أساساً

إلى توقف عملية الحد من الجوع في البلدان النامية ككل. ومرة أخرى، تخفي الصورة الإجمالية وراءها اختلافات كبيرة في الاتجاهات فيما بين الأقاليم والبلدان. ففي غربي آسيا، كان معدل انتشار نقص التغذية يتزايد قبل عام ٢٠٠٧ واستمر في اتجاهه الصعودي.

التحسينات التي حدثت في البيانات والمنهجية

المتاح من الطاقة الغذائية وتوزيعها في صفوف السكان ولا يضع في الاعتبار الجوانب الأخرى للتغذية. ثانياً، أن المؤشر يستخدم الاحتياجات من الطاقة للمستويات الدنيا من النشاط كمقياس مرجعي لمدى كفاية الطاقة الغذائية، في حين أن كثيراً من الأشخاص الفقراء والجوعى يُحتمل أن تكون لديهم أسباب رزق تنطوي على عمل يدوي شاق. وثالثاً، أن المنهجية الراهنة لا تعكس تأثيرات الأسعار في الأجل القصير والصدمات الاقتصادية الأخرى ما لم تكن هذه منعكسة في التغييرات التي تحدث في أنماط استهلاك الأغذية في الأجل الطويل. وتتسق أوجه القصور هذه مع التعاريف المستخدمة سابقاً، ولكنها تؤكد على الحاجة إلى النظر في مؤشر نقص التغذية على أنه تقدير متحفظ لنقص التغذية. ومن الضروري إجراء مزيد من التحسينات والأخذ بمجموعة أوسع نطاقاً من المؤشرات من أجل الوصول إلى فهم أكثر شمولاً لنقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي. وعلى سبيل المثال، فإن المؤشرات البديلة يمكن أن تشمل مؤشرات تستخدم عتبة أعلى للاحتياجات الدنيا من الطاقة تناظر المستويات الأعلى من النشاط. وهذه تنطوي على مستويات واتجاهات مختلفة اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بنقص التغذية، على النحو الذي يناقش بمزيد من التفصيل في الملحق الفني.

يقدم إصدار هذا العام من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم تقديرات جديدة عن عدد ونسبة الأشخاص الجوعى في العالم ابتداء من عام ١٩٩٠، وهو ما يعكس عدة تحسينات رئيسية حدثت في البيانات وفي المنهجية المستخدمة في المنظمة لاشتقاق مؤشر مدى انتشار نقص التغذية. وهذه التقديرات الجديدة تضم ما يلي:

- آخر التنقيحات التي أُجريت للبيانات المتعلقة بالسكان في العالم؛
- البيانات الجديدة المستمدة من الاستقصاءات الديموغرافية والصحية والأسرية التي تشير إلى تنقيح المتطلبات المتعلقة بالاحتياجات الدنيا من الطاقة الغذائية، على أساس قطري؛
- التقديرات الجديدة لإمدادات الطاقة الغذائية، على أساس قطري؛
- التقديرات المتعلقة بكل بلد على حدة بخصوص خسائر توزيع الأغذية على مستوى التجزئة؛
- التحسينات الفنية المدخلة على المنهجية.

(للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذه التغييرات، أنظر الصفحتين ١٣-١٤ والملحق الفني).

وعلى الرغم من هذه التحسينات، فمن المهم ملاحظة عدة محاذير في هذا الصدد هي: أولاً، أن مؤشر نقص التغذية يُعرّف فقط من حيث

طريق اتخاذ تدابير أوسع نطاقاً وتدابير مضادة للتقلبات الدورية بغية تجنب أسوأ التأثيرات المترتبة على الكساد. وفي تلك البلدان، لم ترتفع أسعار الأرز المحلية إلا بشكل طفيف. وعلى العكس من ذلك، تعرض كثير من البلدان الأفريقية تعرّضاً كاملاً للآثار المترتبة على كل من ارتفاعات الأسعار والكساد العالمي، في ظل الإمكانية المحدودة للجوء إلى الوسائل والتدابير الضرورية للتخفيف من المصاعب التي تواجه سكانها. وهذا كله يشير إلى أنه يلزم بذل جهود إضافية ذات تركّز إقليمي. وهذه الجهود ينبغي أن تقودها الحكومات الوطنية وأن تحظى بدعم كامل من المجتمع الدولي.

والدرس المستفاد من هذه التجارب المختلفة هو أنه حتى في الحالات التي لا يمكن فيها اكتشاف حدوث انخفاض حاد في المقدار الكلي للطاقة الغذائية المستهلكة من جانب السكان نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية، فإن الأسعار الأعلى للأغذية يمكن مع ذلك أن يكون لها تأثيرات سلبية أخرى. وهذه التأثيرات قد تشمل حدوث تدهور في جودة التغذية، فضلاً عن انخفاض إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية الأخرى مثل الصحة والتعليم. فکرد فعل لخسائر الدخل و/أو ارتفاع أسعار الأغذية، على سبيل المثال، قد يتعين على المستهلكين الفقراء في كثير من البلدان التضحية بجودة وتنوع الطعام الذي يستهلكونه عن طريق اللجوء إلى الأغذية الأرخص وذات القيمة الغذائية الأقل. ومن الصعب تحديد هذه التأثيرات تحديداً كميّاً في

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، عكس اتجاه التقدم المتواضع المتحقق أثناء الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، إذ ارتفعت معدلات الجوع بنسبة ٢ في المائة سنوياً منذ عام ٢٠٠٧. وتباطأ التقدم في أمريكا اللاتينية والكاريبي فهبط من معدل انخفاض سنوي متوسط قدره ١,٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ إلى ٠,٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. أما منطقتنا شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا، على النقيض من ذلك، فقد تمكنا من التعجيل بمعدلات خفض الجوع فيهما. فقد استطاعت منطقة جنوب شرقي آسيا أن تسرّع عملية خفض الجوع من ٣,١ في المائة سنوياً قبل عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٦ في المائة بعد ذلك، بينما قامت منطقة شرقي آسيا بتحسين المعدل من ٠,١ في المائة إلى أكثر من ٤ في المائة.

ويكمن وراء هذه الاختلافات الإقليمية وجود اختلاف ملحوظ في القدرات الكفيلة بالتعامل مع الصدمات الاقتصادية (مثل الزيادات في الأسعار وحالات الكساد الاقتصادي)، بما في ذلك الاختلاف الهائل في مستويات شدة التأثير في مواجهة الكساد العالمي وأوجه الاختلاف في القدرة على الاستفادة من ارتفاع الأسعار عن طريق زيادة الاستجابة من جانب العرض، تبعاً للبنية التحتية للسوق، ومستويات التكنولوجيا، والهبات من الموارد الطبيعية. (عُرِضت في إصدار عام ٢٠١١ من هذا التقرير بعض المقارنات التوضيحية). وقد تمكنت بعض البلدان في آسيا من التخفيف من ضغوط الأسعار الدولية عن

متنوعة ومعقدة، إذ تنطوي على أكثر من مجرد مجموع المأخوذ من الطاقة الغذائية؛ وهي تتراوح بين حدوث تدهور في جودة التغذية وحوادث تخفيضات محتملة في أنواع أخرى من الاستهلاك تتسم بأهمية جوهرية لنماء الإنسان ونموه في الأجلين القصير والطويل على السواء. ويلزم إجراء مزيد من التحسينات في المنهجية وإيجاد بيانات أفضل ومجموعة أوسع من المؤشرات لكي يمكن قياس هذه الآثار بشكل كامل. ورغم أن البيانات والمنهجية المستخدمتين لاشتقاق مؤشر مدى انتشار نقص التغذية لا تسمحان بتقدير تأثير ارتفاعات (وانخفاضات) أسعار الأغذية في الأجل القصير، فمن الواضح أن التقدم في خفض معدل انتشار نقص التغذية قد تباطأ بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٠٧، ومن غير المحتمل أن يحقق كثير من الأقاليم هدف القضاء على الجوع من الأهداف الإنمائية للألفية من دون استئناف هذا التقدم في وقت مبكر، ما يتطلب حدوث انتعاش اقتصادي يشمل الجميع فضلاً عن حدوث استقرار في أسعار الأغذية.

ظل المعلومات المتاحة حالياً في معظم البلدان، ومن المؤكد أنه لا يمكن قياسها بمؤشر يرتكز فقط على مدى كفاية الطاقة الغذائية. كذلك فإن المصاعب الكبيرة القصيرة الأجل التي قد يكون كثير من الفقراء قد عانى منها حين حدثت زيادات حادة في أسعار الأغذية في الأجل القصير، أو حين تركهم الكساد الاقتصادي بدون وظائف أو أسباب عيش لمدة أشهر، لن يعبر عنها بشكل كامل مؤشر لنقص التغذية المزمّن يرتكز على الاستهلاك السنوي المتوسط. فقد كان من غير المحتمل أن يكون لدى فئات أفقر الفقراء أرصدة غذائية أو وفورات مالية يعتمدون عليها كما أنهم، في الحالات التي لم تكن فيها شبكات الأمان الاجتماعي العامة متاحة أو كانت تعمل بصورة سيئة، ربما تعرضوا لحرمان شديد قصير الأجل في الأغذية لا يمكن الكشف عنه إلا إذا كان من الممكن القيام بعمليات تقييم موقوتة ومتواترة لانعدام الأمن الغذائي بشكل حاد تُجرى على عينات من السكان لها صفة تمثيلية.

وعلى سبيل الإيجاز، برهنت تجربة السنوات الأخيرة على أن نتائج الأزمات المتعلقة بأسعار الأغذية والصدمات الاقتصادية الأخرى



التحسينات التي حدثت في البيانات والمنهجية

تحسين مؤشر مدى انتشار نقص التغذية

المستخدمة حالياً. وبصورة أساسية، كانت جميع التحديات والتحسينات مرهونة بتوافر مصادر بيانات جديدة. وللمرة الأولى تتوافر بيانات كافية بشأن إمدادات واستهلاك الأغذية بما يتيح تقييم الاتجاهات القائمة فيما يتعلق بالمتاح من الطاقة الغذائية حتى العام الحالي تقييماً شاملاً وبطريقة متسقة منهجياً. وقد جرى تجميع موازين الأرصد الغذائية الجديدة، حتى عام ٢٠٠٩، ووضعت إسقاطات بشأن الإمدادات الغذائية فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وهي إسقاطات تعكس أحدث الأدلة المتعلقة بإنتاج الأغذية وتجارتها واستخداماتها أثناء السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بيانات استقصاءات الأسر المعيشية بشأن استهلاك الأغذية بخصوص عدد من البلدان قد مكنت من إجراء تنقيحات تقدّر بدقة أكبر عدم المساواة في إمكانية الحصول على الأغذية في كثير من البلدان، رغم أن هذه الاستقصاءات تغطي سنوات مختلفة (بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٠) فيما يتعلق ببلدان مختلفة. وفي حين أن البيانات ما زالت شحيحة، فإن التحليلات المجراة مؤخراً تشير إلى أن خسائر الأغذية والهدر في الأغذية يمكن أن يكونا كبيرين. ومن بين التغييرات المنهجية التي أخذ بها حتى الآن أن حساب خسائر الأغذية على مستوى تجارة التجزئة هو أهم عامل منفرد يؤثر على التقديرات الجديدة المتعلقة بالجوع، ما زاد من هذه الخسائر بمقدار ١١٧ مليوناً في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع التقديرات

على مر العامين الماضيين، نقحت المنظمة المنهجية المستخدمة في تقدير مؤشرها المتعلق بمدى انتشار نقص التغذية. وقد أُشير في إصدار عام ٢٠١١ من هذا التقرير إلى التغييرات المقترحة وعرضت هذه التغييرات في محافل علمية شتى، من بينها الأكاديمية الوطنية للعلوم في واشنطن العاصمة في فبراير/شباط ٢٠١١، وفي اجتماع مائدة مستديرة للجنة الأمن الغذائي العالمي عُقدت في روما في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، والندوة العلمية الدولية المعنية بمعلومات الأمن الغذائي والتغذوي التي عُقدت في روما في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. وهذه التغييرات واسعة المدى وتشمل تنقيحاً شاملاً للبيانات المتعلقة بالمتاح من الأغذية (بما في ذلك تحسين تقدير خسائر الأغذية)، وتحسين معاملات (بارامترات) الاحتياجات من الطاقة الغذائية، وتحديث بارامترات إمكانية الحصول على الغذاء، والأخذ بنموذج وظيفي جديد للتوزيعات المستخدمة لتقدير مدى انتشار نقص التغذية. وتتصل بعض التغييرات بعمليات تحديث منتظمة للبيانات يُضطلع بها كل عام تقريباً (التقديرات المتعلقة بالسكان، وتنقيح البيانات المتعلقة بالمتاح من الأغذية)، بينما يتصل بعضها الآخر بنتيجة الجهود المُكثفة الهادفة إلى إجراء تحسين كبير للمنهجية

- بذل جهد مستمر للحفاظ على وجود قاعدة بارامترات حديثة بشأن تقديرات نقص التغذية، مع إجراء عمليات تدقيق للتأكد من صحة البارامترات المتعلقة بالاحتياجات الغذائية وإمكانية الحصول على الأغذية. وتنقيحات المنهجيات والبيانات هي سمة معتادة لأي مجال إحصائي، وتأتي نتيجة لبذل جهود مستمرة بغية تحسين جودة البيانات المتاحة تحسيناً مستمراً.
- وبالإضافة إلى ذلك، يلزم بذل مزيد من الجهود لكي تُدمج في التحليل بشكل أكثر صراحةً تأثيرات الصدمات المتعلقة بالأسعار وبالدخول.

... والتحرك نحو مجموعة من مؤشرات الأمن الغذائي

على الرغم من التحسينات في البيانات والمنهجية، فمن الواضح أن مؤشر مدى انتشار نقص التغذية لا يكفي وحده لتقديم صورة شاملة عن حالة الأمن الغذائي في كل بلد. ولهذا السبب، حُدثت مجموعة أولية تضم أكثر من ٢٠ مؤشراً، متاحة بخصوص معظم البلدان والسنوات، وهي مجموعة تشمل مقاييس إمدادات الطاقة الغذائية وإنتاج الأغذية وأسعار الأغذية والإنفاق على الأغذية ومؤشرات قياسات الجسم البشري والتقلبات. وهذه المؤشرات معروضة على الموقع الشبكي المصاحب لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (www.fao.org/publications/sofi/en/) بغية تمكين المحللين وواضعي السياسات في مجال الأمن الغذائي من إجراء تقييم أكثر شمولاً لشتى أبعاد ومظاهر انعدام الأمن الغذائي، ومن ثم رسم سياسة تسمح بالقيام بمزيد من التدخلات والاستجابات الفعالة.

ويجري وضع خطط لتوسيع نطاق قاعدة المؤشرات وتحسينها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تطلق المنظمة مبادرة لوضع مؤشر للأمن الغذائي "قائم على التجربة" (مماثل لمقياس انعدام الأمن الغذائي لأمريكا اللاتينية والكاريبية) ينطبق على عدد كبير من البلدان ويُتاح على أساس سنوي. وترتكز هذه المبادرة على إجراء استطلاع رأي عالمي يرصد انعدام الأمن الغذائي بالاستناد إلى مقابلات قصيرة. وسيكفل هذا المؤشر رصد الصعوبات التي يواجهها الأفراد والأسر المعيشية في الحصول على الأغذية رصداً مناسباً من حيث التوقيت، ما يتيح أساساً مباشراً للقيام بعمليات التدخل المتعلقة بالأمن الغذائي.

المعروضة في إصدار عام ٢٠١١ من هذا التقرير. وفي الماضي، لم تكن المنهجية المتبعة تعكس خسائر الأغذية المتكبدة على مستوى تجارة التجزئة.

والتقديرات الجديدة المتعلقة بنقص التغذية تضم أيضاً الآثار المترتبة على تنقيحات البيانات المتعلقة بالسكان. وبينما كان لهذه التنقيحات تأثير ضئيل على التقديرات العالمية، فإن التنقيحات كانت كبيرة فيما يتعلق ببلدان ومناطق معينة. فالتقديرات المتعلقة بسكان الصين في التسعينيات من القرن العشرين، على سبيل المثال، قد نُقحت بالزيادة بما يصل إلى ٢٥ مليون نسمة، في حين أن رقم سكان بنغلاديش قد نُقح بإنقاصه بنسبة تبلغ نحو ١١ في المائة (أو ١٧ مليون نسمة)، رجوعاً حتى عام ١٩٩٠. وهذه التغييرات في الحجم المقدر للسكان تؤثر على تقديرات نقص التغذية من ناحيتين اثنتين. أولاً، فإنها تعني جعل نفس الكم من الأغذية متاحاً لعدد مختلف من الأشخاص مما يغير تقديرات إمدادات الطاقة الغذائية للمستهلك المتوسط، الأمر الذي يغير بالتالي من معدل الانتشار المقدر لنقص التغذية. وثانياً، فإنها تغير مجموع عدد الأشخاص الذين ينطبق عليهم مستوى الانتشار، ما يؤدي إلى تحديد عدد مختلف للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية.

وجميع البيانات والتنقيحات المنهجية الأخرى تقود إلى حدوث انخفاض في العدد المقدر لمن يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية. كما أن هذه التنقيحات الأخرى أكبر في السنوات الأخيرة منها في عام ١٩٩٠، ما يقود إلى حدوث انخفاض أقوى في معدل انتشار نقص التغذية على مر الوقت بالمقارنة مع التقديرات المنشورة سابقاً. ويُعرض في الملحق الفني مزيد من التفاصيل عن هذه التغييرات وعن تأثيراتها على مدى انتشار نقص التغذية.

ورغم هذه التحسينات، فما زالت توجد ثغرات هامة في البيانات ومشاكل بشأن جودة البيانات. والتحسينات الرئيسية التي ما زالت مطلوبة تشمل ما يلي:

- بذل جهد منسق لتحسين جودة البيانات الأساسية المتعلقة بإنتاج الأغذية واستخدامها وتخزينها والتجارة بها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقود المنظمة عملية تنفيذ "الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية" بغية معالجة تدهور قدرة كثير من البلدان النامية على إعداد إحصاءات أساسية وتلبية الاحتياجات الناشئة في مجال البيانات.



النمو الاقتصادي والجوع وسوء التغذية

نمو الدخل والتغيرات في استهلاك الأغذية

الرسالة الرئيسية

لكي يمكن للنمو الاقتصادي أن يحسن تغذية أكثر الفئات احتياجاً، يجب أن يشارك الفقراء في عملية النمو وفي الفوائد التي يحققها، وذلك كما يلي: (أولاً) من الضروري أن يشمل النمو الفقراء وأن يصل إليهم؛ (ثانياً) من الضروري أن يستخدم الفقراء الدخل الإضافي من أجل تحسين نظامهم الغذائي كماً وكيفاً كما ينبغي استخدامه من أجل تحسين الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي؛ (ثالثاً) من الضروري أن تستخدم الحكومات الموارد العامة الإضافية من أجل توفير المنافع والخدمات العامة لصالح الفقراء والجوعى.

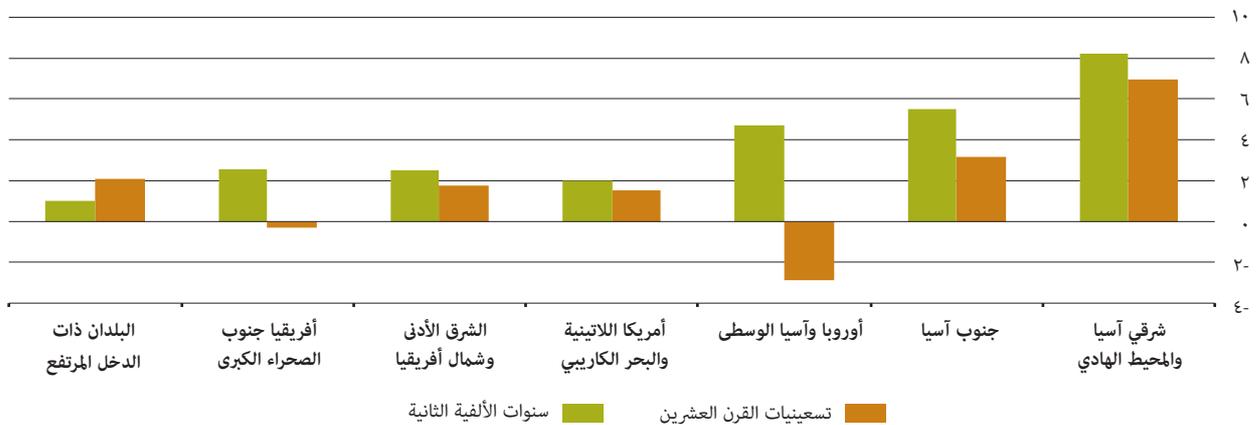
كافةً أكثر سرعةً في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين منها في التسعينيات من القرن العشرين، مع حدوث أشد التحولات في هذا الصدد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى (البلدان النامية فقط في كلتا المجموعتين؛ الشكل ٦). وحدثت أسرع معدلات النمو (حتى الآن) في شرقي آسيا وبلدان المحيط الهادي في كلتا الفترتين. وتباطأت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين معدلات النمو المتعلقة بالبلدان المرتفعة الدخل. ولكي يمكن للنمو الاقتصادي أن يحسن إمكانية الحصول على طعام كافٍ من حيث الكمية (الطاقة الغذائية) والكيف (التنوع والمحتوى التغذوي والسلامة)، يلزم اتخاذ ثلاث خطوات رئيسية. أولاً، ينبغي أن يصل النمو إلى الفقراء وأن يشملهم، وأن يتيح زيادة في العمالة وفي فرص تحقيق الدخل لهم. ثانياً، من الضروري أن يستخدم الفقراء دخلهم الإضافي من أجل تحسين نظامهم الغذائي، كماً وكيفاً، والمياه التي يستهلكونها وتحسين الصرف الصحي لهم فضلاً عن تحسين الخدمات الصحية المقدمة إليهم (دور المرأة ذو أهمية

أتاح النمو الاقتصادي في العقود الأخيرة مجالاً رحباً للحد من الجوع ومن سوء التغذية. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، نما الدخل الحقيقي للفرد الواحد بنسبة ٢ في المائة تقريباً في العام على نطاق العالم، وإن كانت توجد فروق كبيرة فيما بين البلدان وفيما بين العقود. وكانت معدلات النمو في حالة مجموعات البلدان النامية

الشكل ٦

تفاوت معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية بشكل كبير بحسب الإقليم ومع مرور الزمن

معدلات النمو السنوي لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (بالنسبة المئوية)

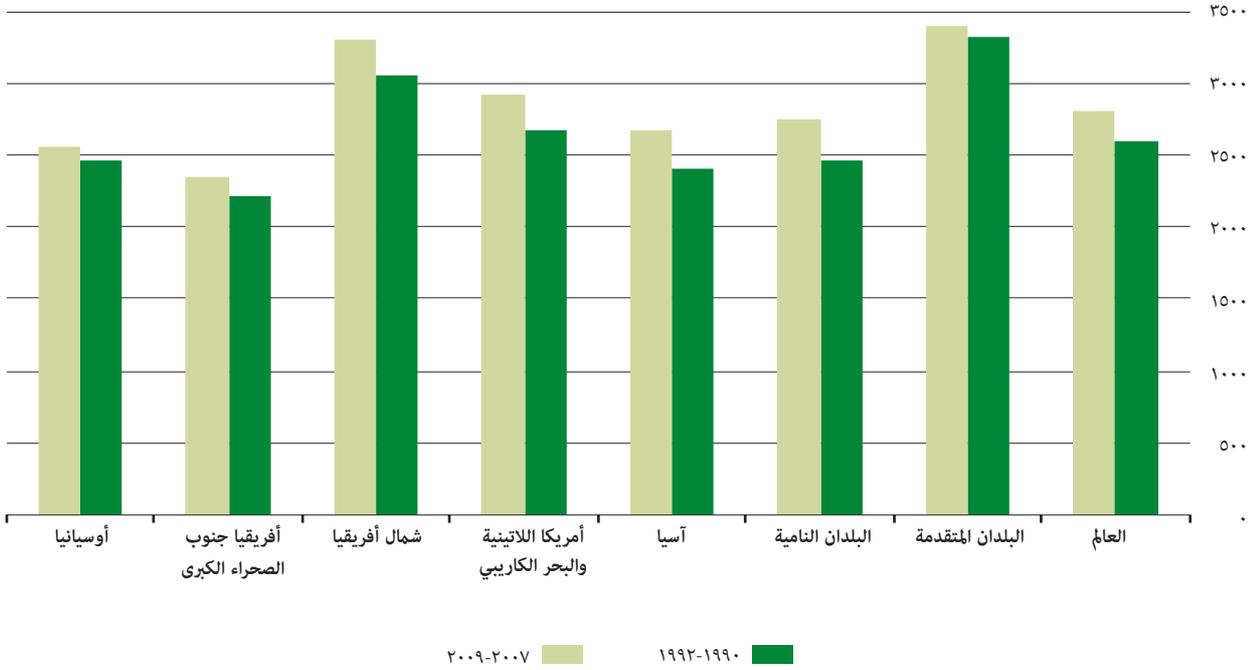


ملاحظة: تشير جميع المجموعات إلى البلدان النامية فحسب (باستثناء البلدان ذات "الدخل المرتفع"). يعبر عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد من حيث تعادل القوة الشرائية. مصدر البيانات الأولية: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الشكل ٧

ارتفاع إمدادات الطاقة الغذائية على الصعيد العالمي في جميع الأقاليم

إمدادات الطاقة الغذائية (السعرة الحرارية/الفرد/اليوم)

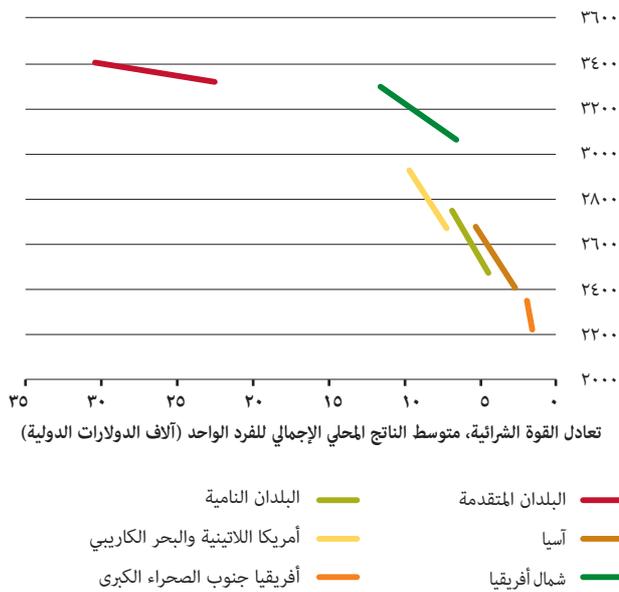


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل ٨

ارتفاع الطلب على استهلاك الأغذية مع زيادة الدخل

إمدادات الطاقة الغذائية (السعرة الحرارية/الفرد/اليوم)



تعادل القوة الشرائية، متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (آلاف الدولارات الدولية)

ملاحظات: تعادل القوة الشرائية. تشمل المجاميع الإقليمية البلدان النامية فحسب. مصادر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

حاسمة في ضمان تحقق أنماط الإنفاق هذه). ثالثاً يلزم أن تتفق الحكومات إيرادات عامة إضافية على شبكات الأمان الاجتماعي وعلى المنافع والخدمات العامة الرئيسية مثل التعليم والبنية التحتية وتدابير الصحة العامة.

وقبل مناقشة هذه الخطوات الرئيسية بمزيد من التفصيل، سيستعرض هذا التقرير أولاً بعض الاتجاهات العامة في مجال الطاقة الغذائية والتغذية أثناء العقدين الماضيين.

الاتجاهات القائمة في مجال إمدادات الطاقة الغذائية

أسفرت الزيادات البالغة ٢ في المائة في العام في الدخل الحقيقي للفرد الواحد فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ عن زيادة الطلب على الطاقة الغذائية. فقد ازدادت في المتوسط إمدادات الطاقة الغذائية بنحو ٢١٠ كيلو كالوري (سعر حراري) للشخص في اليوم، أي ٨ في المائة (الشكل ٧). وكانت هذه الزيادة أكبر في البلدان النامية (٢٧٥ سعراً حرارياً للشخص في اليوم) منها في البلدان المتقدمة (٨٦ سعراً حرارياً للشخص في اليوم). وفي مناطق البلدان النامية، كانت أكبر الزيادات المطلقة (٢٦٠ إلى ٢٧٠ سعراً حرارياً للشخص في اليوم) قد حدثت في آسيا (حيث حدث النمو الاقتصادي الأسرع على الإطلاق)

السريعة النمو، على الرغم من حدوث زيادة في مجموع المتاح من الطاقة الغذائية للفرد الواحد. وفي الوقت نفسه، ازدادت بدرجة ملحوظة الطاقة الغذائية المستمدة من المنتجات ذات المصادر الحيوانية والفواكه والخضروات. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد ازداد المتاح من الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجزور والدرنات في حين أن الطاقة الغذائية المستمدة من الأغذية ذات المصادر الحيوانية والفواكه والخضروات كانت ثابتة بشكل أساسي. أظهرت دراسات متعددة وجود ارتباط هام إحصائياً بين مجموع الدخل الفردي للأسرة المعيشية والتنوع الغذائي، الذي يُعرّف بأنه عدد الأغذية الفردية أو مجموعات الأغذية التي تُستهلك على مدى فترة زمنية معينة.^(٧) ويمكن البرهنة على هذا الارتباط الوثيق بين الدخل والنظام الغذائي عن طريق استخدام الاستقصاءات المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية. ويعرض الشكل ١٠ نتائج تحليل أُجري لـ ٥٩ دراسة استقصائية على أسر معيشية أُجريت في ٤٧ بلداً نامياً في السنوات الأخيرة، وهي تبين أدنى خمس (Q1) وأعلى خمس (Q5) تبعاً للدخل الفردي. وعلى الرغم من الاختلافات الإقليمية في النظم الغذائية، فإن نتائج الاستقصاءات تؤكد أن النظم الغذائية في فئات الدخل الأعلى هي أكثر تنوعاً، بصرف النظر عن الإقليم. ومع نمو الدخل، ينخفض إسهام الحبوب والجزور والدرنات في مجموع الطاقة الغذائية للفرد الواحد في حين أن إسهام الأغذية ذات المصادر

وأمریکا اللاتينية والكاريبي، في حين أن أصغر الزيادات (أقل من ١٣٠ سعراً حرارياً للشخص في اليوم) قد حدثت في أوسيانيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (حيث كان النمو الاقتصادي بطيئاً). ويوضح الشكل ٨ بصورة بيانية كيف أن الطلب على الطاقة الغذائية يكون أكبر عند المستويات الأعلى من الدخل. وهو يوضح أيضاً كيف أن تأثير الدخل الإضافي يكون أكبر عند المستويات الأدنى من الدخل (وفي هذه الحالة يكون انحدار الخط أكثر حدة).

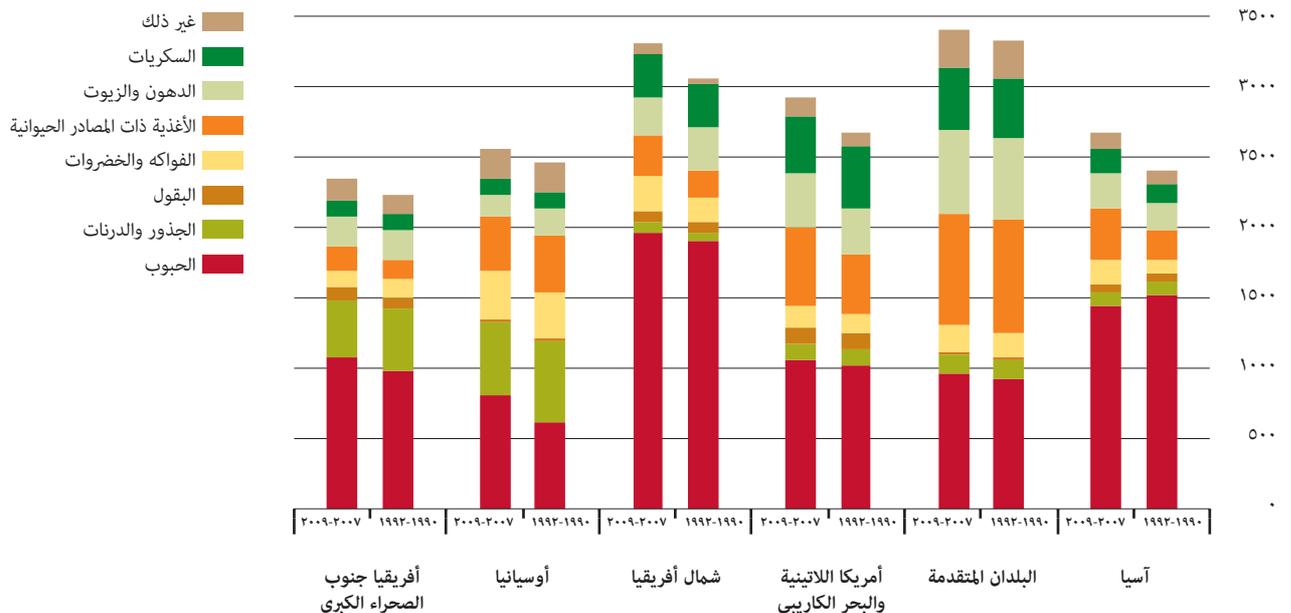
التغيرات في أنماط استهلاك الأغذية

جاء الارتفاع في الطاقة الغذائية المتاحة مصحوباً بتغيرات في تكوين النظم الغذائية. ومن ثم فإن مصدر إمدادات الطاقة الغذائية يتغير على مر الوقت مع نمو الدخل. ويوضح الشكل ٩ هذه التغيرات على الصعيد الإقليمي من حيث أنصبة فئات الأغذية الرئيسية في مجموع المتاح من الطاقة الغذائية. فعلى نطاق العالم، انخفضت أنصبة الحبوب والجزور والدرنات انخفاضاً يُعتد به، بينما ازدادت أنصبة الفواكه والخضروات والمنتجات الحيوانية، بما في ذلك الأسماك. وعلى الصعيد الإقليمي، توجد تناقضات بين الأقاليم التي شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً وتلك التي نمت بسرعة أقل. فالطاقة الغذائية للفرد الواحد من الحبوب والجزور والدرنات قد انخفضت في آسيا

الشكل ٩

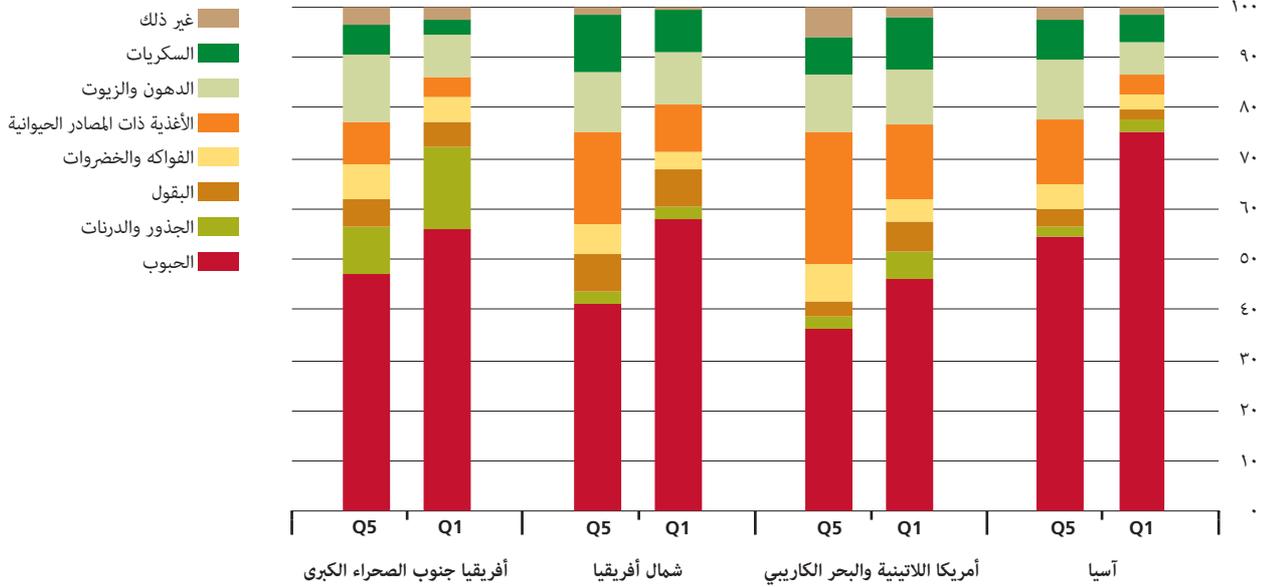
تزايد تنوع النظم الغذائية في مختلف أنحاء العالم

المساهمات في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية (السرعة الحرارية)



تزايد التنوع الغذائي مع ارتفاع الدخل

نصيب مجموعات الأغذية من مجموع إمدادات الطاقة الغذائية (النسبة المئوية)



ملاحظة: تشير البيانات إلى الأسر المعيشية للفئات الأدنى والأعلى دخلا في ٤٧ بلداً نامياً. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحليل الدراسات الاستقصائية الأسرية.

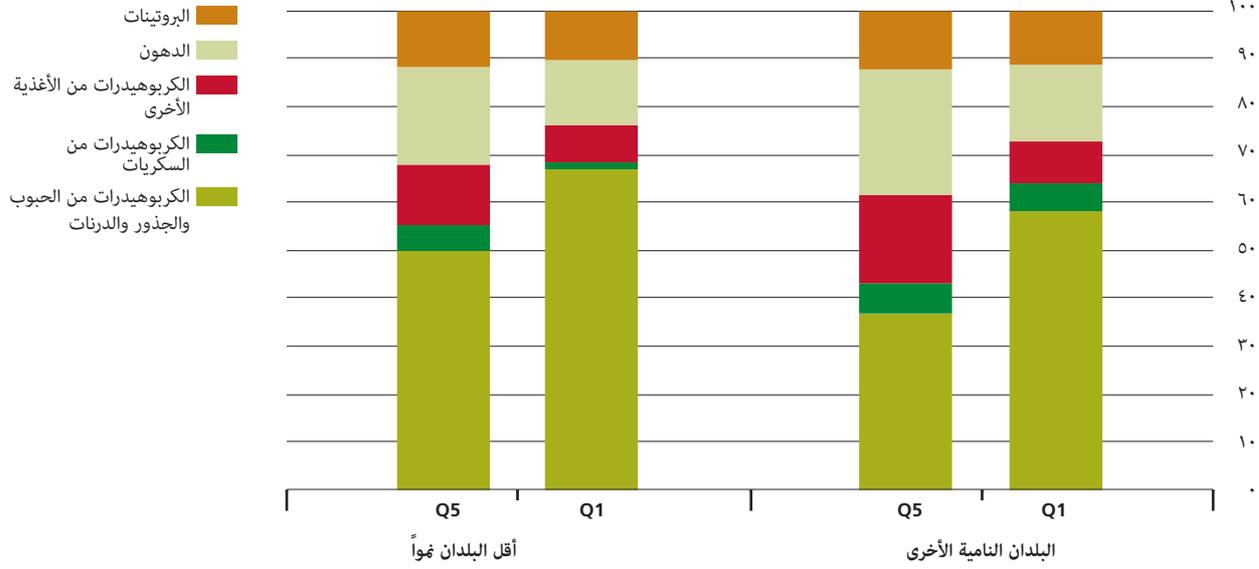
لبعض المغذيات الدقيقة (تلك التي تكون قابلة للذوبان في الدهون). أما الأفراد الذين لديهم مستويات أعلى من الدهون في نظمهم الغذائية، فقد يكون حدوث زيادة أخرى فيها أمراً ضاراً بصحتهم. وأخيراً، يحدث أيضاً بعض الزيادة في الإسهام النسبي للبروتين في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية ولكن هذه الزيادة تكون صغيرة نسبياً بالمقارنة مع التغيرات الأخرى. وكما هو مبين في الشكل ١٠، فإن استهلاك الأغذية ذات المصادر الحيوانية (بما في ذلك الأسماك) يزداد مع زيادة متوسط دخل الفرد. وفي الواقع، فمع النمو الاقتصادي الطويل الأجل الملاحظ على نطاق العالم منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين فإن النمو في استهلاك الأغذية ذات المصادر الحيوانية قد نما بوتيرة أسرع من وتيرة نمو استهلاك مجموعات الأغذية الرئيسية الأخرى.^(٣) فاستهلاك الحليب للفرد الواحد قد تضاعف تقريباً في البلدان النامية، في حين أن استهلاك اللحوم والأسماك قد زاد ثلاث مرات، بينما ازداد استهلاك البيض خمس مرات. وكان هذا النمو أقوى ما يكون في شرقي وجنوب شرقي آسيا وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، في حين اتسم هذا النمو بالركود في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكانت معدلات هذا النمو بصورة عامة أدنى في البلدان المتقدمة حيث كانت مستويات الاستهلاك أعلى أصلاً منها في البلدان النامية.

الحيوانية والفواكه والخضروات يزداد بدرجة يُعتد بها. أما الإسهام النسبي للسكريات في الطاقة الغذائية الإجمالية فيرتفع هو الآخر ارتفاعاً واضحاً مع زيادة الدخل، وذلك في معظم المناطق. والتحويلات التي تحدث في تكوين النظام الغذائي مع تغير الدخل تنعكس في التغيرات التي تحدث في المتاح من المغذيات. وكما هو مبين في الشكل ١١، فإن الأهمية النسبية للنشويات المستمدة من الحبوب والجزور والدرنات تكون أصغر بكثير في النظم الغذائية للأسر المعيشية ذات الدخل المرتفع. وعلى العكس من ذلك، تكون الأهمية النسبية للنشويات المستمدة من السكريات والأغذية الأخرى أعلى في الأسر المعيشية الأعلى دخلاً، وهو ما يصدق على إسهام الدهون. وهذه جميعاً مؤشرات تدل على حدوث تحول كبير في التغذية (يُنقش بمزيد من التفصيل أدناه). وتوجد جوانب إيجابية وسلبية على السواء في هذه التغيرات. فحدوث زيادة في نصيب إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من أغذية غير الأغذية الأساسية (مثل الأغذية ذات المصادر الحيوانية والدهون والزيوت والبقول والخضروات والفواكه) يكون بصورة عامة أمراً مفيداً للصحة والتغذية. والزيادات التي تحدث في نصيب الدهون في حالة الأشخاص ذوي المآخوذ المنخفض من الدهون قد تكون أمراً جيداً - فالدهون تتسم بقدر مرتفع من السعرات الحرارية وهي مطلوبة للتواجد الأحيائي

الشكل ١١

تزايد استهلاك الدهون وتراجع استهلاك الحبوب والجذور والدرنات مع تزايد الدخل

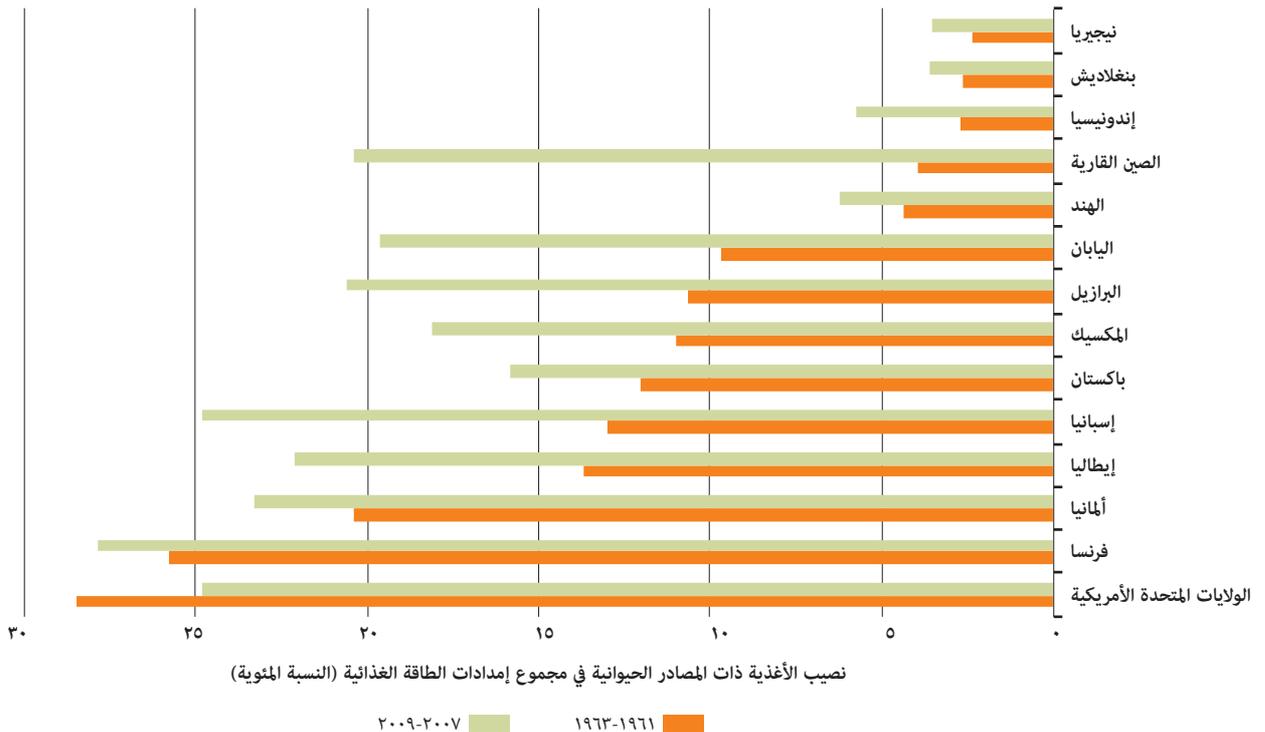
نصيب المغذيات الكبيرة في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية (النسبة المئوية)



ملاحظة: تشير البيانات إلى الأسر المعيشية للفئات الأدنى والأعلى دخلاً في ٧٤ بلداً نامياً. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحليل الدراسات الاستقصائية الأسرية.

الشكل ١٢

اتجاه الوجبات الغذائية بشكل عام نحو نصيب أكبر من الأغذية ذات المصادر الحيوانية في معظم البلدان ذات النمو الاقتصادي السريع

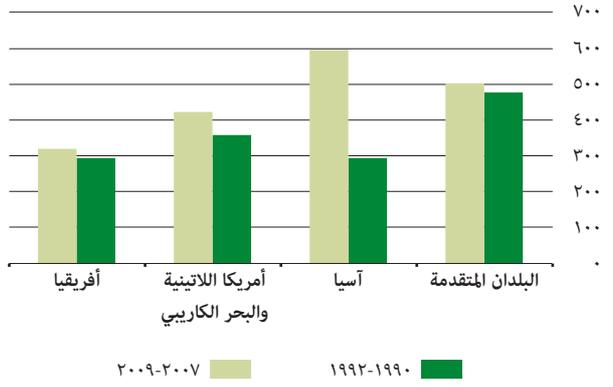


مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل ١٣

تزايد استهلاك الفواكه والخضروات، ولكن يظل ذلك غير كافٍ في بعض الأقاليم

نصيب الفرد من الفواكه والخضروات (غرام/اليوم)



مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

المستويات الأدنى من ذلك تزيد من خطر الإصابة بأمراض مزمنة.^(٥) كما أن الحصول على مأخوذ كافٍ من الفواكه والخضروات يسهم في الوقاية من نقص المغذيات الدقيقة. وقد تبين من دراسة أجريت مؤخراً أن زهاء ٨٠ في المائة من سكان ٥٢ بلداً هي بصورة رئيسية من بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط قد استهلكوا أقل من المستويات الدنيا الموصى بها من الفواكه والخضروات.^(٦) وبلغ معدل انتشار السكان الذين تقل مستويات المأخوذ لديهم عن الحد الأدنى بين ٣٧ في المائة في غانا و٩٩ في المائة في باكستان (وكان المعدل مماثلاً بخصوص الرجال والنساء كلاً على حدة). وقد تبين أيضاً أن استهلاك الفواكه والخضروات يميل إلى التناقص مع العمر وإلى التزايد مع الدخل. وبينما ظلت مستويات المتاح اليومي المتوسط للفرد الواحد تتزايد في كثير من المناطق، ولا سيما في آسيا، فإن المستويات الإقليمية للمتوسط ما زالت أدنى في أفريقيا من المستويات الدنيا الموصى بها إذ اتسم المتاح اليومي من الفواكه والخضروات في أفريقيا بالركود عند مستويات تقل بكثير عن المستويات الموصى بها (الشكل ١٣).

وإذا عبّر عن النظم الغذائية بالإسهام النسبي للأغذية ذات المصادر الحيوانية في مجموع المتاح من إمدادات الطاقة الغذائية للفرد الواحد، فإنها تتجه فيما يبدو نحو نمط أكثر توحداً، كما يبين ذلك الشكل ١٢ بخصوص عدد مختار من البلدان. وبينما لوحظ حدوث زيادات صغيرة فقط (أو حتى انخفاض، في حالة الولايات المتحدة الأمريكية) في البلدان التي كانت لديها بالفعل أنصبة مرتفعة نسبياً تبلغ ٢٠-٢٥ في المائة في أوائل الستينيات من القرن العشرين (مثلاً فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، فإن الزيادات كانت هامة في البلدان ذات الأنصبة الأدنى في بادئ الأمر وذات النمو الاقتصادي السريع أثناء هذه الفترة. وهذه المجموعة الأخيرة تشمل بعض البلدان المتقدمة (مثلاً، إيطاليا وإسبانيا) فضلاً عن بلدان نامية شتى (مثلاً، البرازيل، والصين). وبصورة عامة، ما زالت مستويات الاستهلاك الفردي من الأغذية ذات المصادر الحيوانية أدنى نوعاً ما في معظم البلدان النامية، على الرغم من معدلات النمو المرتفعة.

وتحتوي اللحوم والأسماك والحليب والبيض على بروتينات تشمل مجموعة واسعة من الأحماض الأمينية فضلاً عن مغذيات دقيقة متواجدة أحياناً مثل الحديد والزنك والكالسيوم وفيتاميني "أ" و"ب" التي يعاني من نقص فيها كثير من الأشخاص الذين لديهم سوء تغذية.^(٤) وقد يكون من الصعب الحصول على العديد من هذه الأحماض والمغذيات الدقيقة (مثلاً، الحديد والزنك) بمقادير كافية من النظم الغذائية القائمة على النبات (بسبب التواجد الأحيائي الضعيف). ويستفيد صغار الأطفال بصورة خاصة من الأغذية ذات المصادر الحيوانية. بيد أنه توجد أوجه قلق من أن الإفراط في استهلاك اللحوم (ولا سيما اللحوم الحمراء) ومنتجات الألبان والبيض من جانب كبار الأطفال والبالغين يمكن أن تكون له آثار صحية ضارة وأن يزيد من خطر الإصابة بأمراض مزمنة غير سارية مثل أمراض القلب والسرطان والسكري والبدانة.

وتشكل الفواكه والخضروات عنصراً هاماً من عناصر أي نظام غذائي صحي. فقد أوصت منظمة الصحة العالمية والمنظمة بأن يكون الحد الأدنى للمأخوذ اليومي هو ٤٠٠ غرام من الفواكه والخضروات (باستثناء البطاطس والدرنات النشوية الأخرى)؛ إذ يُعتقد أن



كيف يسهم النمو الاقتصادي في الحد من الجوع وفي تحسين التغذية؟

الاجتماعية/شبكات الأمان الاجتماعي وفي التغذية وخدمات الصحة والتعليم من أجل زيادة رأس المال البشري للفقراء. وينبغي للحكومات أيضاً أن تستثمر في المنافع والخدمات العامة التي تعزز النمو في القطاعات التي يعمل فيها الفقراء، ومنها على سبيل المثال قطاع الزراعة (أنظر "إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية"، الصفحات ٣٠-٣٨). ولضمان أن تكون هذه الخطوات الرئيسية الثلاث فعالة ومستدامة حقاً، لا بد أيضاً من الأخذ بالحوكمة الجيدة على الصعيد الوطني. فالحوكمة الجيدة تمتد إلى تقديم طائفة واسعة من المنافع العامة الأساسية، بما في ذلك الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وفعالية الحكومة.

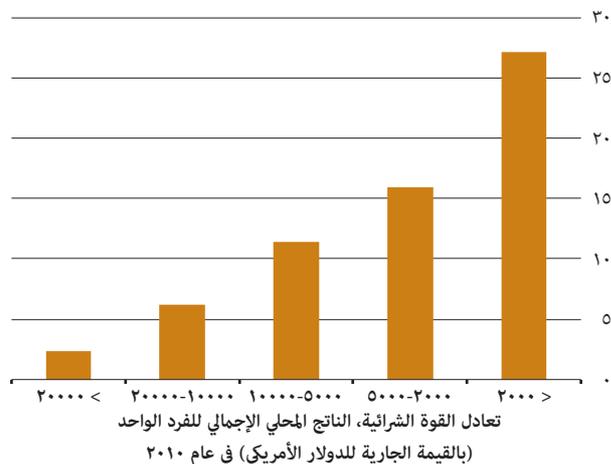
هل يصل النمو الاقتصادي إلى الفقراء؟

الأشخاص الذين لا يحصلون على مأخوذ غذائي يكفي لأن يعيشوا حياة نشطة وصحية هم من بين أفقر الفقراء في العالم. وبصورة أساسية، لا يمتلك أفقر الفقراء الموارد الضرورية لزراعة كميات كافية من الأغذية أو لشراؤها في السوق. وهكذا، فإن أول المتطلبات اللازمة

الشكل ١٤

تراجع انتشار نقص التغذية مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد

مدى انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية) في عام ٢٠١٠



مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

الرسالة الرئيسية

ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي والزراعي "مستجيباً لاعتبارات التغذية". إذ يلزم أن يسفر النمو عن تحسين النتائج التغذوية عن طريق زيادة فرص الفقراء في تنويع نظمهم الغذائية وتحسين حصولهم على ماء الشرب المأمون وخدمات الصرف الصحي؛ وتحسين إمكانية حصولهم على الخدمات الصحية؛ وتحسين وعيهم الاستهلاكي بشأن التغذية الكافية وممارسات رعاية الطفل؛ وتوزيع المكملات الغذائية على أهداف محددة في حالات النقص الحاد في المغذيات الدقيقة. وتشكل التغذية الجيدة بدورها أمراً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام.

في الأجل الطويل، يكون من الواضح أن مستويات الدخل الفردي الأعلى تساعد على خفض نسبة السكان الذين يعانون من عدم كفاية المأخوذ من الطاقة الغذائية - فتتقَدَّر المنظمة أن مستوى نقص التغذية في البلدان المتقدمة أدنى بكثير من المستوى المماثل في البلدان النامية (الشكل ١٤). وقد أظهر القسم السابق أن النمو الاقتصادي يميل إلى إيجاد تحسينات في تكوين النظم الغذائية ويؤدي، في خاتمة المطاف، إلى تحسين التغذية. ولكن كيف يساعد النمو الاقتصادي على خفض نقص التغذية لدى أفقر فئات الفقراء؟ وما هي الخطوات الإضافية المطلوب اتخاذها للحد من الجوع وسوء التغذية بسرعة أكبر؟

وتوجد عدة خطوات رئيسية في عملية ربط النمو الاقتصادي (أي النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) بتحقيق خفض في نقص التغذية وسوء التغذية. فأولاً، يجب أن يصل النمو الاقتصادي إلى الفئات الشديدة الفقر. وللحد من الفقر والجوع، ينبغي أن يؤدي النمو إلى توليد الطلب على الأصول التي يسيطر عليها الفقراء. ثانياً، يجب أن تستخدم الأسر المعيشية الفقيرة جزءاً من الزيادة في دخلها لزيادة مأخوذها من الطاقة الغذائية ومن المغذيات الأخرى وللإضطلاع باستثمارات خاصة في مجالات الصحة والصرف الصحي والتعليم؛ كما أن مشاركة المرأة هي أمر حاسم الأهمية لتحقيق أنماط الإنفاق هذه. ثالثاً، يجب استخدام جزء كبير من الإيرادات العامة الإضافية المتولدة عن النمو الاقتصادي في القيام باستثمارات من جانب القطاع العام في نظم الحماية

ويجب أن يستخدم الفقراء هذا الدخل الإضافي في شراء مزيد من الطاقة الغذائية أو المغذيات. وفي حالة الفئات الشديدة الفقر، تبين معظم البحوث أن مرونة الدخل للطلب على الطاقة الغذائية هي في حقيقة الأمر إيجابية وهي في الواقع أكبر من مثيلتها لدى غير الفقراء أو الأغنياء.^(١١) وبعبارة أخرى، فبينما يستخدم الفقراء الدخل الإضافي لشراء مزيد من الطاقة الغذائية، فإن الأغنياء لا يفعلون ذلك إلا بقدر أقل بكثير، إن كانوا يفعلونه أصلاً.

بيد أنه ليس كل الدخل الإضافي الذي يستخدمه الشخص الفقير لشراء طعام إضافي يُوجّه نحو زيادة المأخوذ من الطاقة الغذائية. فحتى المستهلكون الفقراء يستخدمون بعض دخلهم الإضافي من أجل التحوّل إلى أصناف من الأغذية الأساسية أكثر تكلفة، مثل التحوّل من الكاسافا إلى الأرز أو من الأرز المقشور الخشن إلى الأرز الأكثر بياضاً ونعومةً. وقد لا تؤدي بعض هذه التحوّلات إلى أي زيادة في المأخوذ من الطاقة الغذائية أو إلى تحسين التغذية، ولكنها تعكس تفضيلات المستهلكين لصفات مثل المذاق والرائحة والمظهر.

ويميل المستهلكون، عند زيادة ثرائهم، إلى زيادة استهلاكهم من أغذية غير الأغذية الأساسية (أنظر الشكل ١٠ في الصفحة ١٨، الذي يبين أن الأغنياء ينفقون من ميزانياتهم الغذائية نصيباً أكبر بكثير من النصيب الذي ينفقه الفقراء على الأغذية ذات المصادر الحيوانية والفاكهة والخضروات). ومرة أخرى، تؤدي بعض هذه الأغذية إلى تحسين الوضع التغذوي، ولكن ذلك لا يصدق على أغذية أخرى. فالناس يهتمون بالحصول على تغذية أفضل ولكنهم يريدون أيضاً أن يأكلوا طعاماً أحلى مذاقاً. وعلوّة على ذلك، فإنهم قد يكونون غير مدركين للمشاكل الصحية المرتبطة باستهلاك أغذية معينة (تؤدي إلى البدانة) أو لأهمية مغذيات دقيقة معينة مثل اليود أو الحديد أو الزنك أو فيتامين "أ" (الذي يتسبب الافتقار إليه في حدوث "الجوع الخفي").

وأخيراً، يختار المستهلكون أيضاً إنفاق بعض دخلهم الإضافي على طائفة واسعة من البنود غير الغذائية، مثل التعليم أو الملابس أو الصحة أو الهواتف الخلوية. ويمكن أن تتأثر هذه الاختيارات بالحمولات الإعلامية أو بالمنهج المدرسية التي تروج لفوائد هذه الأنواع الرئيسية من الاستثمار. ونتيجةً للاستثمار في تدابير صحية إضافية مثل المراهيض الصحية والقيام بزيارة الطبيب على نحو أكثر تواتراً (ولا سيما من جانب الحوامل)، يتعزز تأثير النمو الاقتصادي على التغذية. وتعني أنماط الإنفاق هذه أن تأثيرات صدمات أسعار الأغذية وصدّات الدخل الأخرى (سواء كانت إيجابية أم سلبية) لا تقتصر فقط على المأخوذ من الطاقة الغذائية أو على مستويات استهلاك الأغذية، بل إن التغييرات المترتبة عليها تحدث في مجالات أخرى كذلك.

لكي يساعد النمو الاقتصادي على خفض نقص التغذية هو أن يصل هذا النمو إلى هؤلاء الناس الشديدي الفقر.

وبالانتقال إلى الأدلة المتعلقة بتأثير النمو على الحد من الفقر، تبين من معظم البحوث التي أجريت بشأن هذه المسألة أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى إحداث زيادات في دخول أعلى خمس وأدنى خمس من الفئات من حيث توزيع الدخل.^(١٢) بيد أنه توجد استثناءات كثيرة - إذ لا يستفيد الفقراء من جميع أنواع النمو في ظل جميع الأوضاع. فالمدى الذي يستفيد الفقراء في حدوده من النمو يعتمد على مستويات عدم المساواة القائمة في بادئ الأمر، وعلى المدى الذي يولّد النمو في حدوده فرص عمل للفقراء، وعلى قطاعات الاقتصاد التي يحدث فيها النمو.

فكلما زاد عدم المساواة في توزيع الأصول مثل الأرض والمياه ورأس المال والتعليم والصحة، ازدادت صعوبة مشاركة الفقراء في عملية النمو،^(١٣) وأصبح من المحتمل أن يتباطأ التقدم في خفض نقص التغذية. وعلى سبيل المثال، يكون لدى الفقراء قدر ضئيل من التعليم مما يحول بينهم وبين المشاركة في أسواق العمل الدينامية الجديدة التي تعرض أجوراً أعلى. ويمكن أيضاً أن يؤدي انعدام المساواة إلى خفض معدل النمو الاقتصادي الإجمالي،^(١٤) ما يوقع الضرر بالفقراء. والنمو الاقتصادي الذي يُعزى إلى استغلال المعادن والنفط، على سبيل المثال، يُحتمل معه بدرجة أقل أن يسهم مباشرة في الحد من الفقر. فهذه القطاعات أكثر كثافة في رأس المال وهكذا تؤدي إلى نمو أقل في الدخل للفقراء الذين لا يمتلكون إلا قدرًا ضئيلاً جداً من رأس المال. بيد أن إيرادات الدولة من هذه القطاعات يمكن استخدامها لصالح الفقراء، كما حدث في حالة إندونيسيا حيث جرى استخدام الأموال الحكومية المتحصل عليها من صادرات النفط في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لتحسين البنية التحتية الريفية، بما في ذلك العيادات الصحية والطرق.

وتعتمد تأثيرات النمو الاقتصادي على مصدر هذا النمو. إذ توجد أدلة قوية على أن دخول الفئات الشديدة الفقر تستجيب بدرجة أكبر للنمو الزراعي منها للنمو غير الزراعي.^(١٥) وأحد الأسباب التي تفسر احتمال أن يؤدي النمو الزراعي إلى توليد دخل للفقراء هو أن الفقراء، في كثير من البلدان النامية التي ترتفع فيها معدلات الفقر، كثيراً ما يتركزون في المناطق الريفية وأن النمو الزراعي يؤثر على الاقتصاد الريفي بدرجة مباشرة أكبر من تأثير الأنواع الأخرى من النمو عليه. وتناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفرع المعنون "إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية"، الصفحات ٣٠-٣٨.

كيف يستخدم الفقراء دخلهم الإضافي؟

حتى عندما تصل ثمار النمو الاقتصادي إلى الفقراء، فإنه توجد عوامل أخرى تتسم أيضاً بالأهمية في خفض نقص التغذية بأسرع ما يمكن.

ما هو دور الحوكمة الجيدة؟

الرسالة الرئيسية

التعجيل بالحد من الجوع، وضرورة أن يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بإجراءات عامة ذات مغزى وحاسمة. يجب أن تهيئ السياسات والبرامج العامة بيئة تفضي إلى تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل يكون في صالح الفقراء. وتشتمل العناصر الرئيسية للبيئة التمكينية على تقديم منافع وخدمات عامة من أجل تنمية القطاعات الإنتاجية، وعلى حصول الفقراء على الموارد على نحو منصف، والتمكين للمرأة، وتصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية. أما تحسين نظام الحوكمة، القائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فهو أمر لا بد منه لتحقيق فعالية هذه السياسات والبرامج.

وكما هو واضح من الفرع الأول من هذا التقرير، لم ينجح عدد من البلدان في الحد من الفقر وسوء التغذية بما يتمشى مع التزاماته السابقة وأهدافه المعلنة. فهذه البلدان إما أن نموها كان بطيئاً أو لم تكن لديها روابط قوية بين النمو وتحقيق تخفيضات في مستويات الجوع وسوء التغذية. وقد يكون أحد أسباب ذلك هو الهياكل الحكومية الضعيفة والافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لوضع مسألة الحد من الجوع في مكانة أعلى على قائمة الأولويات السياسية. وكما هو معلن في المسودة الثانية "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية"، تشتمل أسباب الجوع وسوء التغذية على: "الافتقار إلى حوكمة جيدة لضمان الشفافية والمساءلة وسيادة القانون التي تقوم عليها إمكانية الحصول على الطعام وعلى مستويات معيشية أعلى؛ والافتقار إلى الالتزام السياسي الرفيع المستوى وإلى إعطاء أولوية لمكافحة الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك الإخفاق في التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات المقطوعة في الماضي والافتقار إلى المساءلة؛ والافتقار إلى الاتساق في عملية رسم السياسات داخل البلدان، ولكن أيضاً على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ وعدم إعطاء أولوية للسياسات والخطط والبرامج وعمليات التمويل اللازمة للتصدي للجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي؛ وللتركيز بصورة خاصة على أضعف فئات السكان وأكثرهم افتقاراً للأمن الغذائي؛ والحروب والنزاعات والافتقار إلى الأمن وإلى الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات؛ وضعف عملية الإدارة الدولية للأمن الغذائي وللتغذية." (١٤)

ولضمان أن يسهم النمو الاقتصادي حقاً في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية على أساس مستدام، فلا بد من الحوكمة الجيدة. وهذا يمتد إلى تقديم المنافع العامة الأساسية، بما في ذلك الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وفعالية الحكومة. كما أن المؤسسات الفعالة تشكل سمة رئيسية

والكيفية التي يُنفق بها الدخل الإضافي للأسرة المعيشية هي أمر يتأثر تأثيراً قوياً بما يتحقق للمرأة من نصيب في هذا الدخل (أنظر الإطار ٦ في الصفحة ٤٠). وقد أظهرت البحوث أنه عندما يكون للمرأة سيطرة أكبر على دخل الأسرة المعيشية، يكون هناك ميل إلى إنفاق قدر أكبر من النقود على الأشياء التي تحسّن التغذية والصحة. (١٥) وأثناء العقدين الماضيين، ازدادت مشاركة المرأة في القوى العاملة زيادةً يُعتد بها، ولاسيما في المناطق المتقدمة مثل أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك إلى حد ما في المناطق الحضرية من البلدان النامية. ومن المحتمل أن تزداد مشاركة الإناث في القوى العاملة في ظل حدوث المزيد من النمو الاقتصادي، وهذه الزيادة، إذا كانت مصحوبة بالتمكين للمرأة وبسيطرة المرأة سيطرة متزايدة على دخل الأسر المعيشية، يمكن أن تتيح زخماً إضافياً لتحسين تغذية الأطفال وصحتهم.

كيف تستخدم الحكومات مواردها الإضافية؟

يؤدي النمو الاقتصادي أيضاً إلى زيادة الموارد العامة، إلى جانب زيادته للدخول الخاصة. ويمكن للحكومات أن تستخدم هذه الموارد بطرق عديدة بغية بدء إصلاحات مؤسسية وبرامج ودعم هذه الإصلاحات والبرامج لصالح الفقراء والجوعى، بما في ذلك اتخاذ تدابير للتمكين من الوصول إلى الموارد الإنتاجية على نحو أكثر انصافاً، والاستثمار في البنية التحتية الريفية، واتخاذ تدابير لضمان استدامة النظم الإيكولوجية الزراعية - التي هي المصدر الرئيسي لأسباب العيش للفقراء. وينبغي استخدام نصيب كبير من الإيرادات العامة المتولدة عن النمو الاقتصادي في تمويل التعليم، وتنمية المهارات، واتخاذ مجموعة واسعة النوع من تدابير الصحة العامة. وينبغي أن تشتمل الأمثلة الممكنة لهذا الاستخدام على تحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة؛ وزيادة كثافة العيادات الصحية، ولاسيما في المناطق الريفية؛ وتوزيع مكملات الفيتامينات على نحو محدد الوجهة؛ وتنظيم حملات إعلامية تروّج لتحسين ممارسات رعاية الطفل مثل الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية وزيادة المبادعة بين الولادات.

ومن الناحية التجريبية، ترتبط مستويات الدخل الأعلى بمستويات أعلى من هذه المدخلات في الأمن الغذائي والتغذية، (١٦) رغم أن أداء بعض البلدان كان أفضل من غيرها من حيث تقديم هذه المنافع العامة. وفي حين أن من الصحيح أن إعادة توجيه نفقات الميزانيات الحكومية سيساعد في خفض نقص التغذية حتى عند عدم وجود نمو اقتصادي، فما من شك في أن النمو الاقتصادي يتيح مجالاً أكبر لزيادة الإنفاق الاجتماعي الحساس. وهكذا، يصبح من الأكثر احتمالاً أن يكون النمو المقترن بإعادة التوزيع أكثر فعالية في خفض نقص التغذية من النمو أو من إعادة التوزيع كل على حدة.

أن يكون لهم قول في القرارات التي تؤثر عليهم. وتُظهر التجربة أن إشراك جميع أصحاب المصلحة - ومن بينهم النساء والشباب وأفراد الشعوب الأصلية ذوو الوضع الهش، وفئات السكان المهمشة الأخرى - في صياغة السياسات المتعلقة بالأنشطة الإنمائية وفي تنفيذها ورسدها وتقييمها، يُسفر عن تحقيق إمكانية الحصول على الموارد على نحو أكثر إنصافاً وزيادة الفوائد التي تعود على الفقراء نتيجة للنمو الاقتصادي.

من سمات الحوكمة الجيدة. ويمكن لإعمال الحق في الغذاء أن يضيف القيمة على استراتيجية فعالة لضمان الأمن الغذائي عن طريق ضمان وجود عملية سياسية شفافة، وخضوع المؤسسات العامة للمساءلة، وتوضيح كل من الالتزامات الحكومية وحقوق أصحاب الحقوق الآخرين والتزاماتهم. وإذا كان للفقراء أن يستفيدوا من النمو الاقتصادي، فمن الحيوي



النتائج المتعلقة بالتغذية - حدوث تقدم على نطاق العالم ولكن ما زالت توجد مشاكل كثيرة

بطيئاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي وسط وجنوب آسيا. ومع التوسع الفعلي في برامج إضافة اليود إلى الملح، يبدو أن انتشار النقص في اليود قد انخفض على نحو يُعتد به حول العالم. ورغم أن تحقيق نمو اقتصادي أسرع هو الذي يفسر حدوث بعض التحسن في النتائج المتعلقة بالتغذية في آسيا، فإنه توجد اختلافات كبيرة فيما بين البلدان من حيث مستويات نقص تغذية الأطفال لا يمكن تفسيرها جميعاً بوجود فوارق في النمو الاقتصادي. وأحد العوامل المعنية هو ما إذا كان الحد من الفقر يصاحب النمو أم لا. وتوجد عوامل أخرى تشمل إعطاء أولوية داخل الاستراتيجيات الزراعية للحبوب الأساسية والفواكه والخضروات والثروة الحيوانية والأسماك وإمكانية الحصول على الماء النظيف والصحة والصرف الصحي والتقاليد الثقافية. وحتى عندما يشارك الفقراء في نمو الدخل، فإنهم يحتاجون إلى المساعدة عن طريق وجود سياسات ومؤسسات فعالة، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتغذية والتعليم لضمان أن تتحسن تغذية الأطفال. وعلى سبيل المثال، تبين من إحدى الدراسات أن عدم وجود هذه الأوضاع المؤاتية يمكن أن يفسر السبب في أن النمو الاقتصادي الملحوظ في الهند لم يؤدي إلى تحقيق خفض مماثل في نقص تغذية الأطفال في الولايات المختلفة للبلد.^(١٩) وعلى الرغم من حدوث تحسينات في النتائج المتعلقة بالتغذية في كثير من البلدان، فما زال نقص الوزن (الوزن المنخفض بالنسبة إلى العمر) هو أكبر عامل منفرد من عوامل الخطر التي تسهم في العبء العام للمرض في العالم النامي. ففي عام ٢٠١٠، كان أكثر من ١٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة في البلدان النامية ما زالوا يعانون من نقص الوزن. والأطفال الذين يعيشون في كنف أفقر الأسر

توجد مؤشرات شتى على أن الزيادة الملحوظة في المتاح من الطاقة الغذائية للفرد الواحد وفي التنوع التغذوي في كثير من البلدان قد أسهمت في حدوث تحسن إجمالي في التغذية على نطاق العالم.^(٢٠) فقد تبين من تقييم أُجري مؤخراً أن الالتزام بالتوصيات الغذائية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية قد تحسّن على نطاق العالم على مدى العقدين الماضيين رغم حدوث تباينات يُعتد بها بين المناطق المختلفة.^(٢١) وقد تحسّنت أيضاً تغذية الأطفال. فالنسبة المئوية من الأطفال ناقصي الوزن (الوزن المنخفض بالنسبة إلى العمر) قد انخفضت من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٠، وأن التقزم (الطول المنخفض بالنسبة إلى العمر) في الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض عالمياً من ٣٩ إلى ٢٦ في المائة خلال الفترة نفسها. وكان التقدم في مدى انتشار نقص وزن الأطفال بطيئاً نوعاً ما في أفريقيا وبالغ السرعة في آسيا، وخاصة الصين وجنوب شرقي آسيا، حيث انخفض التقزم من ٤٩ إلى ٢٨ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ (أنظر الإطار ١ للاطلاع على المثال الخاص ببנגلاديش).^(٢٢) وتوجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدلات نقص وزن الأطفال ومعدلات وفيات الرضع والأطفال، ولكن حدثت في السنوات الأخيرة انخفاضات كبيرة في معدلات وفيات الأطفال في كثير من أحاد البلدان في هذه المنطقة.^(٢٣) وأحرز أيضاً بعض التقدم على مدى العقدين الماضيين بخصوص انخفاض النقص في المغذيات الدقيقة، أو "الجوع الخفي". فقد كان التقدم المحرز في القضاء على نقص فيتامين "أ" مرموقاً في شرقي آسيا وفي كثير من أجزاء أمريكا الوسطى والجنوبية، رغم أنه كان

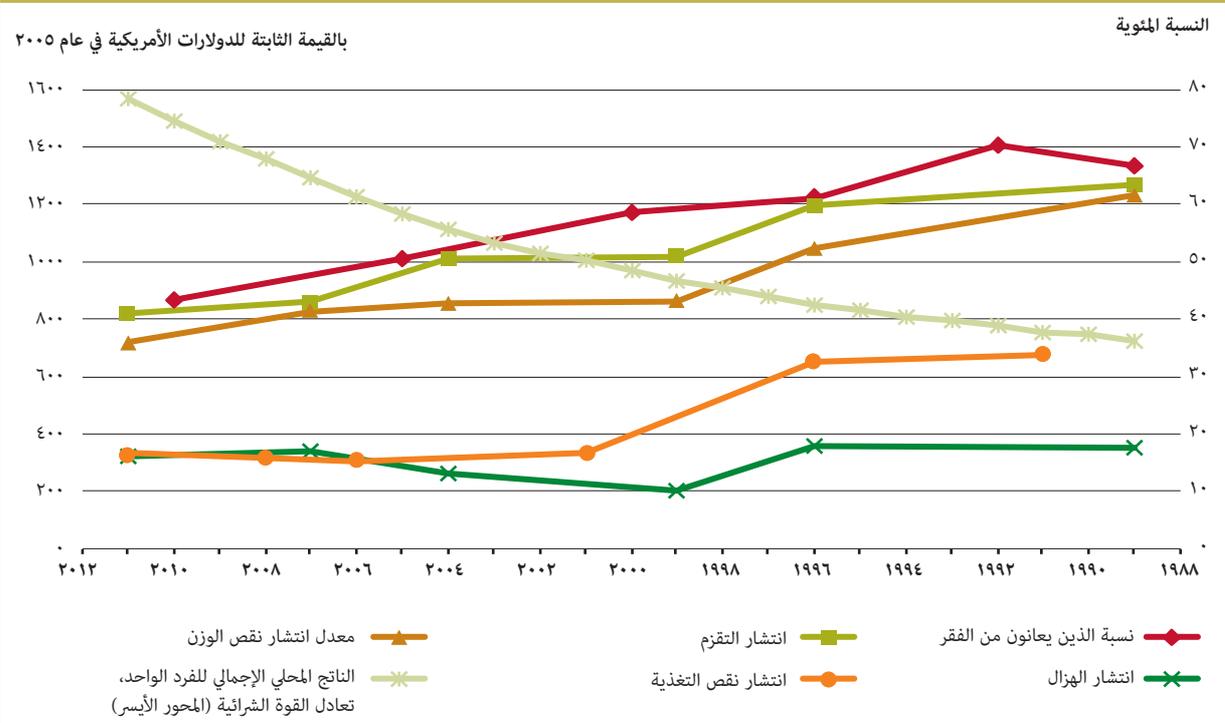
النمو الاقتصادي والتغذية في بنغلاديش

و٢٠٠٤. واستؤنف التقدم منذ ذلك الحين وإن كان في بعض الحالات بمعدل أبطأ: ففيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١، انخفض معدل نقص الوزن بمقدار سبع نقاط مئوية وتركز معظم الانخفاض في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، كما انخفض معدل التقرّم بمقدار عشر نقاط مئوية تحققت منها ثمان نقاط مئوية فيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. وتشير التقديرات الحالية إلى أن بنغلاديش قد حققت بالفعل تخفيضاً بنسبة ٥٠ في المائة في نقص التغذية ومن المحتمل أن تحقق تخفيضاً مماثلاً في نقص الوزن، فتحقق بذلك الرقم المستهدف المتعلق بالقضاء على الجوع من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

وتكون النجاحات المتعلقة بالتغذية أقوى عندما تكون ثمار النمو الاقتصادي التي تصل إلى الفقراء مقترنةً بمزيد من التدخلات المحددة بشأن التعليم والتغذية. فمع ارتفاع الدخل، يتجه استهلاك الأغذية ذات القيمة الغذائية الأكبر إلى الازدياد فيما يبدو - فالمتاح من الطاقة الغذائية المستمدة من البيض والفواكه والخضروات قد زاد بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٩٠. ويبلغ نصيب الإنفاق الحكومي المتجه إلى الصحة

شهدت بنغلاديش نمواً اقتصادياً سريعاً أثناء العقدَيْن الماضيين، وكان أدائها جيداً نسبياً من حيث تحقيق تحسينات في التغذية، وخاصة في التسعينيات من القرن العشرين. وقد تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ (أنظر الشكل)، وبلغ متوسط النمو الزراعي ٣,٣ في المائة في العام (مدفوعاً بالمكاسب الهائلة التي تحققت في غلة الأرز). وانخفضت معدلات الفقر انخفاضاً هاماً أثناء تلك الفترة، وهو ما يوضح أن ثمار النمو الاقتصادي قد وصلت إلى الفقراء. وتحققت في التسعينيات من القرن العشرين انخفاضات هامة في مدى انتشار التقرّم (الطول بالنسبة إلى العمر، وهو مؤشر من مؤشرات سوء التغذية المزمن) ونقص الوزن (الوزن بالنسبة إلى العمر) لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، رغم أن التقدم قد توقف فيما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤. وهكذا، فإن التقرّم قد انخفض بنسبة ١٢ نقطة مئوية من ٦٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥١ في المائة في عام ١٩٩٩، بينما سجّل نقص الوزن انخفاضاً أكبر حتى من ذلك أي من ٦٣ إلى ٤٣ في المائة، ولكن لم يسجّل أي تقدم فيما بين عامي ١٩٩٩

مؤشرات الدخل والفقر وسوء التغذية في بنغلاديش، ١٩٩٠-٢٠١١



ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بانتشار التقرّم ونقص الوزن والهزال إلى الأطفال دون سن الخامسة. مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

بيد أنه ما زال ينبغي عمل الكثير. فسوء التغذية في بنغلاديش يكلف قرابة مليار دولار أمريكي في العام في صورة إنتاجية اقتصادية مفقودة.^(١) فانتشار الهزال، وهو مؤشر على سوء التغذية الحاد، قد انخفض من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠، ولكنه ازداد بعد ذلك بصورة مطردة حتى عام ٢٠٠٧ عندما وصل إلى ١٧ في المائة، متجاوزاً نسبة الـ ١٥ في المائة التي تشكل عتبة الطوارئ. وهذا الارتفاع يثير القلق بالنظر إلى أنه لم تحدث كوارث كبرى أثناء تلك الفترة في بنغلاديش. (ففي عام ٢٠٠٨، وعقب إعصار "سدر" وأزمة أسعار الأغذية، أوضحت بعض الدراسات أن معدل الهزال قد ارتفع إلى ٢٥ في المائة). وآخر رقم في عام ٢٠١١، وهو ١٦ في المائة، ما زال يتجاوز عتبة الطوارئ، وما زال يبعث على القلق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات توقف النمو (التقرّم) (٤١ في المائة) ونقص الوزن (٣٦ في المائة) ما زالت مرتفعة للغاية وتشكل قضايا هامة من قضايا الصحة العامة.

^(١) Embassy of the United States of America, Dhaka. 2012. *U.S.-Funded study shows true cost of malnutrition in Bangladesh*. (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في دكا، دراسة ممولة من الولايات المتحدة في ٢٠١٢ تظهر التكلفة الحقيقية لسوء التغذية في بنغلاديش). بيان صحفي، يونيو/حزيران ٢٠١٢ متاح على الرابط: <http://photos.state.gov/libraries/bangladesh/8601/2012%20Press%20%20Jun%202012.pdf>. (Releases/USAID%20malnutrition%20study_%20Jun%202012.pdf)

نحو ضعف مثيله لدى جارتى البلد الكبيرتين وهما الهند وباكستان. وتضاعفت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في حالة الشابات (اللاتي تبلغ أعمارهن ١٥-٢٤ عاماً)، فارتفعت من ٣٨ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. أما التغطية بفيتامين "أ" كعنصر تكميلي للأطفال البالغة أعمارهم ٦ أشهر إلى ٥٩ شهراً (والتي بدأت في التسعينيات من القرن العشرين) فهي الآن تغطية شاملة تقريباً، كما أن استهلاك الملح المضاف إليه اليود قد ازداد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. كذلك فإن استخدام أملاح الإماهة الفموية لعلاج الإسهال قد تضاعف تقريباً، من ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وتسارعت بدرجة حادة معدلات التحصين من الحصبة من ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٩٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، وجرى الحفاظ بقدر كبير على درجة التغطية حتى الوقت الحاضر. وفي عهد أقرب، حدثت أيضاً زيادة كبيرة في الرضاعة الطبيعية الحصرية أثناء فترة الأشهر الستة الأولى من الحياة، من ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠١١. ويمكن أن تُعزى هذه العوامل إلى الانخفاض الذي حدث في التقرّم، بالنظر إلى شدة تعرض الأطفال لهذا الخطر في أول ألف يوم عقب بداية الحمل.

من حيث التغذية ومن حيث الدخل على السواء، مثل إنتاج الثروة الحيوانية والفواكه والخضروات، تُسفر عن زيادة تنوع النظم الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام المكملات، الموجهة تحديداً نحو أضعف الفئات، وخاصة أثناء أول ألف يوم تعقب بداية الحمل حتى سن عامين، وإغناء الأغذية الرئيسية على الصعيد الوطني، قد ثبت أنهما استراتيجيتان فعالتان جداً من حيث التكلفة في هذا الصدد.^(٢٤)

التحوّل في التغذية والعبء المضاعف لسوء التغذية

مع زيادة الدخل والتوسّع الحضري، يعتمد الناس تدريجياً نمط حياة ينطوي على انخفاض النشاط البدني، وقضاء وقت أقل في العمل المنزلي، وتناول مزيد من الوجبات خارج المنزل. وتحتوي النظم الغذائية بدرجة متزايدة على أغذية أكثر كثافة في الطاقة ونصف مصنّعة وذات محتوى أعلى من الدهون الطبيعية والسكريات والكوليسترول. ويُشار إلى هذا التحوّل على أنه التحوّل التغذوي.^(٢٥) وبينما يرتبط هذا التحوّل في بادئ الأمر بالسكان الحضريين الأكثر ثراء، فإن الخبراء متفقون على أنه يؤثر بسرعة على جميع المجتمعات.^(٢٦) ويرتبط التحوّل التغذوي بزيادة الإفراط في التغذية والبدانة. ويبدو أيضاً أن له علاقة سببية بعبء المرض والتحوّل في الوفيات المشار إليه على أنه "التحوّل الوبائي".^(٢٧) وهذا هو التحوّل في شكل المرض

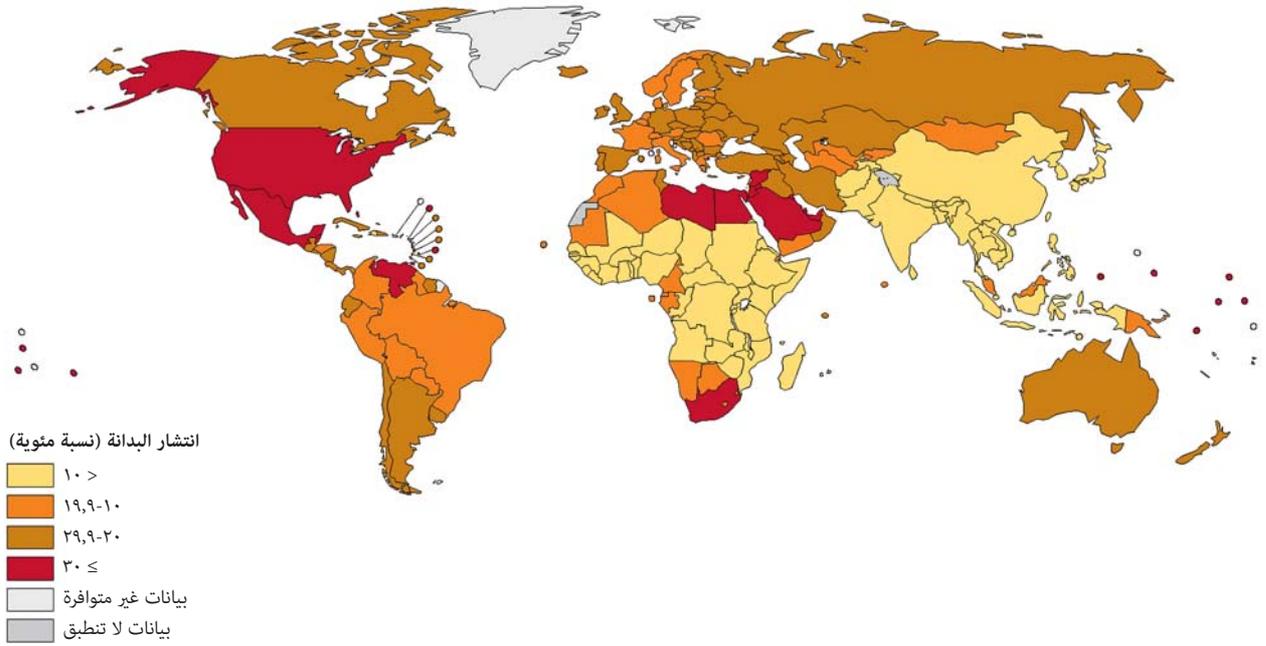
المعيشية يُحتمل أن تكون أعدادهم التي تعاني من نقص الوزن ضعف أعداد أولئك الذين يعيشون في كنف أقل الأسر المعيشية فقراً. ويشكل سوء تغذية الأطفال أحد الأسباب الأساسية للوفاة في نسبة تُقدّر بـ ٣٥ في المائة من جميع الوفيات لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.^(٢٠)

وما زال النقص في المغذيات الدقيقة ("الجوع الخفي") يؤثر على أكثر من ٣٠ في المائة من سكان العالم، مما يتسبب في زيادة حالات المرض والوفاة، وفي إضعاف النمو المعرفي، وفي الحد من القدرة على التعلّم ومن الإنتاجية، وفقدان الإمكانات البشرية على نحو مأساوي. والتغلب على سوء التغذية من حيث المغذيات الدقيقة هو شرط مسبق لضمان النمو. ففي حالة فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، لم يتغير انتشاره تغييراً كبيراً؛ بل إن فقر الدم هذا قد ازداد في بعض البلدان.^(٢١) وفي الهند، فإن توقف النمو ونقص الحديد ونقص اليود هي أمور تسفر عن خسائر في الإنتاجية تعادل ٢,٩٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.^(٢٢) وفي سيراليون، ستبلغ تكلفة نقص الحديد لدى النساء العاملات في الزراعة ٩٤,٥ مليون دولار أمريكي خلال فترة خمس سنوات.^(٢٣)

ويمكن للنمو الاقتصادي الأسرع أن يولّد فرصاً لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمنع حدوث حالات النقص في المغذيات الدقيقة وللتنصدي لها. فاستراتيجيات التنمية الزراعية التي تشجّع الأنشطة الأعلى قيمة،

الشكل ١٥

انتشار البدانة في عام ٢٠٠٨

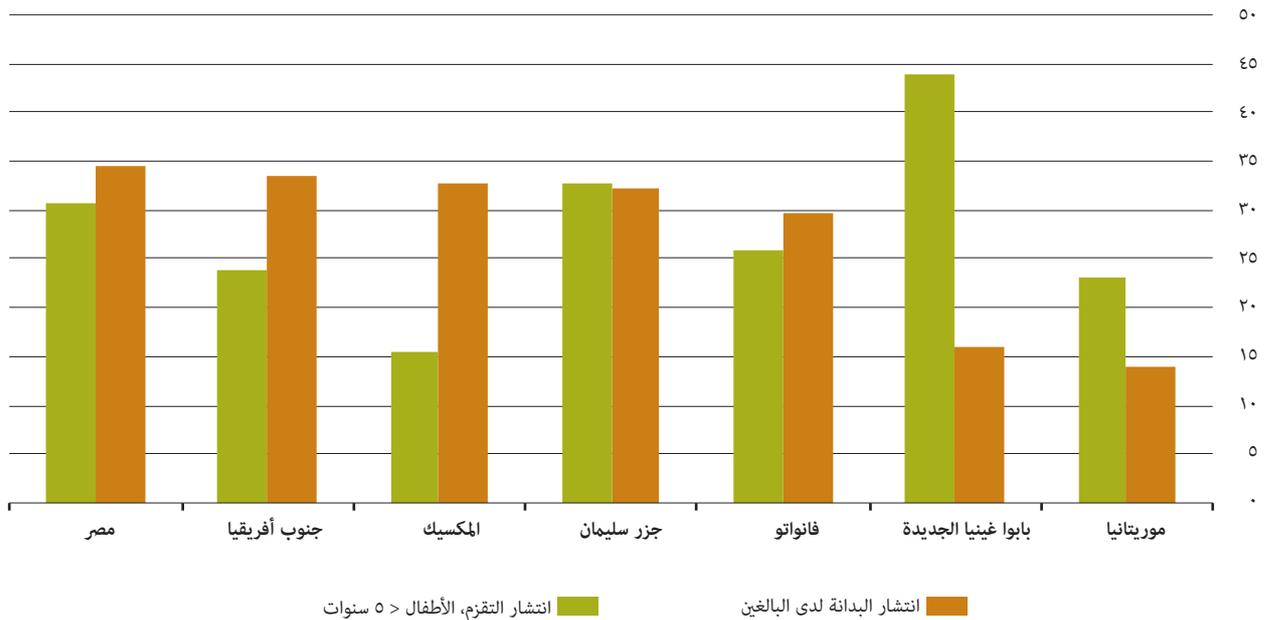


ملاحظات: تشير البيانات إلى البالغين من الجنسين الذين تبلغ أعمارهم ٢٠ سنة وما فوق، السن موحدة، في عام ٢٠٠٨. وتعرف البدانة على أنها مؤشر كتلة الجسم ≤ 30 كيلوغراماً/متر مربع. المصدر: منظمة الصحة العالمية.

الشكل ١٦

العبء المزدوج لسوء التغذية: البدانة لدى البالغين وتقرم الأطفال في بعض البلدان

النسبة المئوية



مصدر البيانات الأولية: منظمة الصحة العالمية.

الحمل يلدن أطفالاً ناقصي التغذية. فإذا ما حدث أن التغذية غير الكافية أثناء فترة النمو السابقة للولادة وأثناء الطفولة المبكرة قد أتبعَت في فترة لاحقة من الحياة بزيادة مفرطة في المأخوذ من الطاقة الغذائية فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى خطر زيادة التعرض في فترة لاحقة من الحياة كأشخاص بالغين للبدانة والأمراض غير السارية المتصلة بالنظم الغذائية. وهذا يفسر السبب، في حالة كثير من البلدان النامية، في أن نقص التغذية والإفراط في التغذية وأوجه النقص في المغذيات الدقيقة كثيراً ما تضرب بجذورها في تربة الفقر. وهكذا فإن العبء المضاعف، مثلاً من حيث الأطفال المصابين بتوقف النمو/التقرم والأمهات صاحبات الوزن الزائد، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية وهو ما يلاحظ على نحو متزايد حتى في إطار نفس الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض.^(٣٣)

الخلاصة: ينبغي تحسين التغذية بأسرع ما يمكن

كان للتغيرات التغذوية التي لوحظت على مدى العقدين الماضيين تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على التغذية. وعلى الجانب الإيجابي، تحسنت جودة النظم الغذائية على المستوى العالمي الإجمالي، كما تحسنت النتائج المتعلقة بالتغذية في معظم أنحاء العالم. وانخفضت معدلات الوفيات هي ونسبة الأطفال ذوي الوزن الناقص ممن هم دون الخامسة من العمر. وحدث أيضاً تقدم في الحد من انتشار بعض أوجه النقص في المغذيات الدقيقة، على الرغم من وجود تباينات كبيرة في هذا الصدد فيما بين الأقاليم.

أما على الجانب السلبي، فإن العدد الإجمالي للأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن و/أو توقف النمو/التقرم ما زال مرتفعاً بدرجة غير مقبولة. وعلاوة على ذلك، فإن العدد الإجمالي للأشخاص الذين لديهم وزن زائد (ولكن ليس بدانة) قد تجاوز عدد الأشخاص الذين لديهم نقص في التغذية، كما أن عدد الأشخاص الذين يعانون من حالات نقص في المغذيات الدقيقة ما زال مرتفعاً في كثير من البلدان.

ويوجد توافق آراء واسع ومتزايد على أن النمو الاقتصادي القوي يمكن أن يؤدي إلى حدوث تحسينات يُعتد بها في التغذية. ولتحقيق ذلك بأسرع ما يمكن، يجب أن تعود عملية النمو بالفائدة على الفقراء، ولكن يجب أيضاً أن تكون "مستجيبة لاعتبارات التغذية".^(٣٤) وحتى الآن، ظلت الصلة بين النمو الاقتصادي والتغذية ضعيفة، إذ تمر فواصل زمنية طويلة قبل حدوث تغييرات حقيقية في حالة التغذية. وينبغي انتهاج سياسات داعمة لهذه الأهداف داخل إطار يحقق التكامل بين الزراعة والتغذية والصحة. فتحسين الأمن الغذائي والتغذية هو أمر يتعلق ليس فقط بمجرد زيادة مقدار المأخوذ من الطاقة الغذائية بل أيضاً بتحسين نوعية الطعام من حيث تنوع التغذية، ووجود تشكيلة مختلفة منها ومحتواها التغذوي وسلامتها.

من مرض تهيمن عليه حالات الوفاة التي تُعزى بدرجة كبيرة إلى الأوبئة والأمراض السارية إلى مرض يتسم بزيادة في الأمراض غير السارية، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والداء السكري. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن زيادة الوزن (مؤشر كتلة الجسم = ٢٥ أو أكبر) والبدانة (مؤشر كتلة الجسم = ٣٠ أو أكبر) هو خامس عامل رئيسي من عوامل الخطر المسببة للوفيات العالمية.^(٣٥)

وعلى نطاق العالم، وصل عدد أصحاب الوزن الزائد إلى أكثر من ١,٤ مليار شخص بالغ.^(٣٦) وهو ما يتجاوز عدد من يعانون من نقص التغذية على نطاق العالم. بيد أن تكاليف المعاناة من الوزن الزائد (تميزاً له عن البدانة) يمكن أن يقال عنها إنها أقل من تكاليف المعاناة من نقص التغذية. وعلى نطاق العالم، ازدادت البدانة بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٨٠، رغم أن مدى انتشار البدانة لدى البالغين هو حالياً أعلى بكثير في البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية (الشكل ١٥). ويُلاحظ وجود أعلى المعدلات في شمال أفريقيا والشرق الأدنى وأمريكا الشمالية وجزر المحيط الهادي وجنوب أفريقيا.

ويواجه العالم على نحو متزايد عبئاً مضاعفاً لسوء التغذية، يتعايش فيه نقص التغذية، ولا سيما لدى الأطفال، مع الوزن الزائد والأمراض المزمنة المتصلة بالنظم الغذائية ومع سوء التغذية من حيث المغذيات الدقيقة.^(٣٧) ويبين الشكل ١٦ مجموعة مختارة من بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط في أقاليم مختلفة لديها معدل كبير لانتشار كل من نقص التغذية والإفراط في التغذية لدى سكانها، وهما معدلان قياساً في شكل بدانة البالغين وتوقف نمو الأطفال دون سن الخامسة.^(٣٨)

ولطالما جرى تصوّر هذين البعدين للعبء المضاعف على أنهما ناجمان عن عاملين مختلفين: الفقر من ناحية والوفرة من الناحية الأخرى. بيد أن هذا التصنيف مغالٍ في التبسيط. فمعدلات الانتشار المرتفعة للوزن الزائد توجد اليوم أيضاً في بلدان منخفضة الدخل أو حتى داخل نفس الأسرة المعيشية التي يوجد فيها نقص الوزن. والسبب في هذا التعايش بين الاثنين هو أن الوزن الزائد ليس بالضرورة مسألة الإفراط في أكل الطعام بل أكل أطعمة غير تغذوية، وقد يكون لدى المستهلكين الفقراء قدر أقل من التعليم أو من إمكانية الحصول على معلومات عن التغذية. وقد يكمن جزء آخر من التفسير في الإمدادات المتنامية بسرعة من منتجات لم تكن متاحة من قبل (مثل بعض الأغذية المصنّعة والمشروبات غير الكحولية والوجبات الخفيفة) في سلاسل متاجر التجزئة في كثير من البلدان النامية. وفي كثير من الحالات، تحل هذه المنتجات محل الأغذية التقليدية، بما في ذلك الأغذية التي تباع في الشارع في المناطق الحضرية.

ومن الواضح على نحو متزايد اليوم أن العبء المضاعف لسوء التغذية كثيراً ما يتجلى كمشكلة كاملة المراحل في الأسر منخفضة الدخل. فالنساء الفقيرات اللاتي يعانين من نقص التغذية أثناء فترة

الآخر أيضاً - أي أن النظم الغذائية المغذية هي أمر حيوي لتحقيق كامل إمكانات الناس البدنية والمعرفية وتحقيق صحتهم، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي. كذلك فإن تحسين تغذية الأطفال وإمكانية حصولهم على التعليم يمكن أن يحسّن تنميتهم المعرفية مما يرفع من مستويات مدخولهم عندما يصبحون بالغين - بما يعود به ذلك من فوائد على المستوى الفردي وكذلك على المجتمع ككل.^(٢٤)

أما التدابير الرامية إلى تحقيق تنوع تغذوي أكبر ومأخوذ كافٍ من المغذيات الدقيقة فقد تشمل الاستعمال الحثيث للمكمّلات المحددة الهدف من أجل أفقر الفئات إلى أن تصبح تكلفة النظام الغذائي المتنوع مقدوراً عليها. وينبغي معالجة الإفراط في التغذية عن طريق إحداث تغييرات في نمط الحياة والأخذ بنظم غذائية أكثر صحة. وبينما يتسم النمو الاقتصادي بالأهمية لتحقيق تقدم في تحسين تغذية الناس، فإن الصلات القائمة بين الاثنين تسير في الاتجاه